

سلسلة

جَنَّةُ فِيهَا

ضَعْفُ حَدِيثٍ:

حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ
خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ،
وَإِمَّا إِلَى النَّارِ

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله فرحاً

سلسلةُ يتابع الأبار
في تخرُّج الآثار

دراسة أثرية، في تبين عناية أئمة الحديث بالتحقق من سلامة مَثون الأحاديث
من التناقض، التي لا يمكن أن تُوجد في أخبار القرآن، وأخبار السنة.
♦ وقد استعملوا في هذا الأصل، قواعد في رد بعض الأحاديث، التي خالفت
القرآن الكريم، والسنة الصحيحة.
♦ واستدلوا بذلك على نكارة هذه الأحاديث المناقضة للشرع.

١٢



جِزَعُ فَيْزِ



٢

ضَعْفُ حَدِيثٍ:

حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ
خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ بَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ،
وَإِمَّا إِلَى النَّارِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣



مكتبة

أَهْلُ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَزَاءُ فَيْتِنَا

ضَعْفُ حَدِيثٍ:

حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ
خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ،
وَإِمَّا إِلَى النَّارِ

تَأْلِيفُ

الشیخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حفظه الله وسعاده

سلسلةُ ينابيع الآبار
في تخریج الآثار



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ لَنَا تَعَسَّرَ

الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عَمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا

وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاءُ: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ

وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٧٠ -

[٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ

مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

* لَا تَخْفَى أَهْمِيَّةُ عِلْمِ الرَّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَحِمَايَتِهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا؛ فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَّةُ مِنَ الضَّعِيفِ، وَالضَّابِطُ مِنَ غَيْرِ الضَّابِطِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رحمته الله: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ).^(٢)

قُلْتُ: فَيَعُدُّ عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَايَةِ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَهْمِيَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ). اهـ.

(١) انظر: «الثَّقَاتُ الَّذِينَ ضَعُفُوا فِي بَعْضِ شُيُوخِهِمْ» لِلرَّفَاعِيِّ (ص ١٨).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثَاتِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (١٦٣٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَعْمَاضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمَّا غَائِبًا، وَاطَّلَاعًا حَاوِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢):
(اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دَوَّنُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ.
الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ: إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَإِذَا عَدِمَ

(١) انظُر: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧١١)، وَ«الْوَهْمُ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلرُّوَيْكَاتِ (ص ٨٣).

(٢) وَمَعْرِفَةُ مَنَاجِجِ النَّقَادِ، وَفَهْمُ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.

الْمَذَاكِرَةَ بِهِ، فَلْيَكْثِرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَيْمَةِ الْعَارِفِينَ بِهِ، كَيْحَيَىٰ بِنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ، كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا. * فَمَنْ رَزِقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ وَفَهَمَهُ وَفَقَهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةٌ نَفْسٍ وَمَلَكَهٗ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ. اهـ.

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدْقُهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ فَهَمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاوِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحَدَّاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ؛ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، وَالِاطِّلَاعِ عَلَىٰ عَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَلِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةٍ إِلَىٰ إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَنَدَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفْرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْحَدِيثِ).^(١) اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحَدَّاقِهِمْ). اهـ.

(١) انظر: «شرح العلال الصغير» لابن رجب (ج ١ ص ٣٣٩).

قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُدْرَةِ الْمُؤَهَّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (ذَهَبَ الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَبِي: التَّعْلِيلَ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقِيَ بِمِصْرَ، وَلَا بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيَّزُ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتِهِ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا.

وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشُّيُوخِ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ، فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَحِدُّ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ!).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١)، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ نِقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عِنَقَاءِ مَغْرِبٍ). اهـ.

(١) أُنْتَرِ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أُنْتَرِ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢

ص ٤١٧ و ٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٢ ص ١١)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته الله فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ آلَتِ الْحَالُ إِلَى خَلْفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرْحَمُ اللَّهُ أئِمَّةَ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَدْرَكُوا زَمَانَنَا؟ مَاذَا عَسَى هُوَ لِأَنَّ يُقُولُوا؟ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

* وَنَظَرًا لَوْ ظَلِمَتْهُ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجْدًا نَقِدَ الْعِلَلِ يَفْرَحُ لِظَفَرِهِ بَعْلَةً حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرَحِهِ بِأَحَادِيثَ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رحمته الله: (لَأَنَّ أَعْرَفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي).^(١)

* وَتَقْدِيرًا لِأَهْمِيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةِ جَمَعَ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلَّتَهَا. قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ^(٢) أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنَظَرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالصَّبْرِ). اهـ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) قُلْتُ: أَوْ يَعْرِضُهُ عَلَى الْمُؤَهِّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهِمَّةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي

الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نُقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِي هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ.

فَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالْحُجَّةُ

فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرُ). اهـ.

قُلْتُ: فَالْأَمْرُ هَذَا إِذْنٌ يَأْتِي بِالْمُذَاكِرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالْبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازِمَةِ

أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالإِطْلَاعِ الوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُدَاوَمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ

أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩):

(الْفَوَائِدُ الْمُقَرَّرَةُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكَّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقَّقُ الْحَقُّ

فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِإِخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي

الْجُزْئِيَّاتِ كَثِيرًا، وَإِذْرَاكُ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَارَسَةِ طَوِيلَةٍ لِكُتُبِ الْحَدِيثِ،

وَالرَّجَالِ وَالْعِلَلِ، مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ وَصَلَاحِ النِّيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّ التَّعْلِيلَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا نُقَادُ أَيْمَّةِ

الْحَدِيثِ، دُونَ مَنْ لَا إِطْلَاعَ لَهُ عَلَى طُرُقِهِ وَخَفَايَاهَا).^(١) اهـ.

* وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَشْرْتُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِمَادُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَهْلِ الْعِلَلِ كَمَرْجِعِيَّةِ عِلْمِيَّةٍ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ

كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

(١) انظُر: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧٨٢).

قُلْتُ: وَمَنْهَجُ جَمْعِ الرَّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتُهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَا فِيهَا، هُوَ مَنْهَجُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ.^(١)

* فَيَسْتَنْكِرُ النَّقَادُ أَحْيَانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرُدُّونَ غَرَائِبَ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا أَكْثَرُ الْحَفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْا الثَّقَاتُ خِلَافَهُ أَنَّهُ لَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عِلَّةً فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ كَثُرَ حِفْظُهُ، وَاشْتَهَرَتْ عَدَالَتُهُ وَحَدِيثُهُ، كَالزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَرَبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ تَفَرُّدَاتِ الثَّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ ضَابِطٌ يَضْبِطُهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَيَعُدُّ وَهُمْ الرَّاوي وَمَا يَتَابَعُهُ مِنْ مَسَائِلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ، الَّتِي شَعَلَتْ بَالِ النَّقَادِ، وَنَجِدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرَّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا فِي كُتُبِ الرَّجَالِ وَالْعِلَالِ، كَمَا أَنَّهُمْ عُنُوا بِمَعْرِفَةِ وَحَصْرِ كُلِّ رَاوٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنَ الْوَهْمِ، وَالْخَطَا، وَالْخَلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحَفَاطِ وَلَا يَسْتَعْنِي مُشْتَعِلٌ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ عَنُ مَعْرِفَةِ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْغَلْطُ.

(١) قُلْتُ: فَوَضَعُوا لِصِبَاغَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالصَّوَابِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوِ الضَّعْفِ.

* وَلِهَذَا كَانَ النُّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةً بِالْغَةِ، وَهُمْ يُفْتَشُونَ فِي أُسَانِيدِ مُخْتَلِفِي
الْأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جُلِّ هَذِهِ الصُّعُوبَةُ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ
الْوَهْمِ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دَرَايَةِ تَامَّةٍ، وَإِحَاطَةٍ شَامِلَةٍ
بِالْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِطِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَأُوا، وَعَدَدِ
رَوَايَاتِهِمْ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ الْمُشْكَلَةِ حَتَّى يَتَسَنَّى
لَهُ اكْتِشَافُ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَاتِ. ^(١)

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَحَصَّلَ لِي مِنْ هَذَا الْبَحْثِ الْعِلْمِيُّ بَعْدَ أَنْ جَمَعْتُ فِيهِ طُرُقَ
حَدِيثِ: «حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى
سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»، وَالْكَلامُ عَلَى أُسَانِيدِهَا جَرَحًا وَتَعْدِيلًا، وَبَيَانُ
عِلَلِهَا، وَالْحُكْمُ عَلَيْهَا بِالشَّدُودِ وَالضَّعْفِ.

* وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْئَلَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛
لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

(١) قُلْتُ: وَالْكَلامُ فِي وَهْمِ الرُّوَاةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَةِ طَوِيلٌ مُتَّعَبٌ، وَضَرُورَةُ النُّقَادِ التَّنْبِيهُ عَلَى مِثْلِ
هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ^(١) عَمَّا يُسْتَبَطُّ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى، إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِلذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوْ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوْ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.
وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨):
(الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصَدَقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

(١) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَمَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ - بِصِحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جَارَ الْعَمَلِ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِلذِّكْرِ). اهـ.

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ. (١)

* لِأَنَّ التَّشْرِيحَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجْمُ: ٣-٤]، وَلَمْ يَقْبِضِ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلَاؤُمَّتِهِ هَذَا الدِّينَ، فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المَائِدَةُ: ٣].

قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالَ الدِّينِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِذَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَلَتْ عَلَيْنَا مَعَشَرَ الْيَهُودِ

١) قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلَّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلَّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلِهِ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ «صَحِيحِهِ» مِنْ «سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبُثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، أَلَا إِنَّ عُنْدَ الْعَالَمِ لَيْسَ عُنْدًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ الْحَقُّ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ مَوْفِقَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُحِطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انظُر: «هُدَايَةَ السُّلْطَانِ لِلْمَعْصُومِيِّ» (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ». وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

لَا تَخَذُنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ أَيُّ آيَةٍ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَعْبُدَ اللَّهَ تَعَالَى، إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَالْأَلَّا يَتَدَعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشْرَعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمَلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ لِعِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا تَعَوَّدُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَالِبُونَ بِإِتْقَانِ أَدْوَاتِ هَذَا الْعِلْمِ^(١)، وَالتَّمَرُّسِ فِيهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاخِشَةَ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فُوزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَثْرِيِّ

(١) وَكَيْفَ كَانَ أَهْلُهُ يُقَدُّونَ الرِّوَايَاتِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ، أَنَّ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ، تَبْيِينُ أَبْرَزِ الْأُصُولِ الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا
 أَيْمَةُ الْحَدِيثِ، فِي نَقْدِ مُتُونِ الْأَحَادِيثِ، وَهُوَ التَّحْقُوقُ مِنْ سَلَامَةِ مَعْنَى الْمَتْنِ مِنْ
 مُنَاقَضَةٍ، وَمُخَالَفَةِ الْأَحْكَامِ الثَّابِتَةِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.
 * إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ صَحِيحًا، مَعَ وُجُودِ تِلْكَ: الْمُنَاقَضَةِ،
 وَالْمُخَالَفَةِ فِي مَتْنِهِ.

* فَعِنَايَةُ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ بِالتَّحْقِيقِ مِنْ سَلَامَةِ الْمَتْنِ مِنَ التَّنَاقُضِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ
 أَنْ يُوجَدَ فِي الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ.^(١)

* وَقَدْ جَمَعْتُ طُرُقَ حَدِيثٍ: «حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ
 خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ».
 * وَقَدْ أَعْلَمَهَا أَيْمَةُ الْحَدِيثِ، وَبَيَّنُّوا أَيْضًا هَذِهِ الْعِلَلَ، مِنْ جِهَةِ الْمَعَانِي، وَمِنْ
 جِهَةِ الْأَلْفَافِ الَّتِي تَمْنَعُ مِنَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالصَّحَّةِ، لِمُنَاقَضَتِهِ، وَمُخَالَفَتِهِ، لِمَا ثَبَتَ فِي
 الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

(١) وَقَدْ قَصَّرَ فِي هَذَا الْأَصْلِ، كَثِيرٌ مِمَّنْ يَسْتَعْلِ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ، فِي هَذَا الْعَصْرِ الْحَاضِرِ، فَيُصَحِّحُونَ أَحَادِيثَ،
 فِيهَا تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ، لِأُصُولِ الْقُرْآنِ، وَلِأُصُولِ السُّنَّةِ.

* وَذَكَرْتُ الْآيَاتِ، وَالْأَحَادِيثَ فِي هَذَا الْبَحْثِ، الَّتِي تُبَيِّنُ عِلَّةَ هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَمِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَمِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ.

* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا بَيْنَ صِحَّةِ الْمَتْنِ، وَصِحَّةِ السَّنَدِ مِنْ مُلَازِمَةٍ.

* بِمَعْنَى: أَنَّ وُجُودَ عِلَّةٍ فِي الْمَتْنِ يَقْتَضِي وُجُودَ عِلَّةٍ فِي السَّنَدِ، وَقَدْ تَكُونُ الْعِلَّةُ وَاضِحَةً، وَقَدْ تَكُونُ خَفِيَّةً، لَا يَفْطَنُ لَهَا إِلَّا الرَّاسِخُونَ فِي أَصُولِ الْعِلَلِ وَالتَّخْرِيجِ.

* وَذَلِكَ: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْمَتْنِ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَصْدَرٍ، وَمَصْدَرُهَا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ رِوَاةٍ هَذَا الْمَتْنِ، وَرِوَاةُ الْمَتْنِ: هُمُ السَّنَدُ فِي الْحَدِيثِ.

* وَمِنْ الْمَقَائِسِ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا الْمُحَدِّثُونَ فِي نَقْدِ الْمَتْنِ: عَرَضُ الْمَتْنِ عَلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَعَرَضُ الْمَتْنِ عَلَى السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ.^(١)

* فَكَانُوا يَسْتَدِلُّونَ عَلَى ضَعْفِ الْخَبَرِ بِمُنَاقَضَةِ مَتْنِهِ: الْقُرْآنَ، وَالسُّنَّةَ، لِاسْتِحَالَةِ وُقُوعِ التَّنَاقُضِ فِي أَخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَخْبَارِ رَسُولِهِ ﷺ.

(١) وَأَنْظُرْ: عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ، «السُّنَنَ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٨ ص ١٤٩)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ١ ص ١٦٠)، وَ(ج ٣ ص ٦٠ و ٣٦١)، وَ(ج ٥ ص ٨٩)، وَ«التَّارِيخَ الْأَوْسَطَ» لَهُ (ج ١ ص ٣٩٦ و ٤٣٩)، وَ(ج ٢ ص ٤٦ و ٨١)، وَ«السُّنَنَ» لِلدَّارِقُطِيِّ (ج ١ ص ٤٧٢)، وَ«الْعِلَلَ الْكَبِيرَ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ص ١٠٣)، وَ«الْأَحْكَامَ الْوُسْطَى» لِلإِسْبِلِيِّ (ج ٣ ص ١١٧)، وَ«الْبِدَايَةَ وَالنِّهَايَةَ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٢٠ ص ٢٣٠)، وَ«فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٦٧٢)، وَ«إِكْمَالَ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ١ ص ٥٦٥)، وَ«شَرْحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٨٠٢)، وَ«التَّحْقِيقَ» لِابْنِ الْجَوَزِيِّ (ج ٢ ص ٣٤٩)، وَ«تَارِيخَ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرٍ (ج ٩ ص ٥٨ و ١٥٨)، وَ«مِنْهَاجَ السُّنَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٤ ص ٣٨٠)، وَ«الْمُسْنَدَ» لِلْبُرَّارِ (ج ٩ ص ٣٣٥).

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا

كَثِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ٨١].

وَعَنِ الْإِمَامِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ رحمته الله قَالَ: (إِنَّ مِنَ الْحَدِيثِ، حَدِيثًا لَهُ ضَوْءٌ كَضَوْءِ

النَّهَارِ نَعْرِفُهُ، وَإِنَّ مِنَ الْحَدِيثِ حَدِيثًا لَهُ ظُلْمَةٌ كَظُلْمَةِ اللَّيْلِ: نُنْكِرُهُ).^(١)

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ج ٢ ص ٥٥٨) بَابُ: الْقَوْلِ فِي تَعَارُضِ

الْأَخْبَارِ، وَمَا يَصِحُّ التَّعَارُضُ فِيهِ، وَمَا لَا يَصِحُّ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْكَفَايَةِ فِي مَعْرِفَةِ أَصُولِ عِلْمِ الرَّوَايَةِ» (ج ٢

ص ٥٥٨): (فَكُلُّ خَبْرَيْنِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه تَكَلَّمَ بِهِمَا، فَلَا يَصِحُّ دُخُولُ التَّعَارُضِ

فِيهِمَا عَلَى وَجْهِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُمَا مُتَّعَارِضَيْنِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى التَّعَارُضِ بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ،

وَالْقُرْآنِ مِنْ أَمْرٍ وَنَهْيٍ وَعَبَّرَ ذَلِكَ، أَنْ يَكُونَ مُوجِبٌ أَحَدَهُمَا مُنَافِيًا لِمُوجِبِ الْآخَرِ،

وَذَلِكَ يُبْطِلُ التَّكْلِيفَ، إِنْ كَانَا أَمْرًا وَنَهْيًا، وَإِبَاحَةً وَحَظْرًا، أَوْ يُوجِبُ كَوْنَ أَحَدِهِمَا

صِدْقًا وَالْآخَرَ كَذِبًا إِنْ كَانَا خَبْرَيْنِ، وَالنَّبِيُّ صلوات الله عليه مُنَزَّهٌ عَنِ ذَلِكَ أَجْمَعًا، مَعْصُومٌ مِنْهُ

بِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ). اهـ.

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْفَسَّوِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٥٦٤)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (١٣١٣)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي

«الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ١٨٦)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ٦٩)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَعْدَادِيَّةِ»

(ج ١ ص ٤٠٤).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته فِي «الْكَفَايَةِ فِي مَعْرِفَةِ أُصُولِ عِلْمِ الرَّوَايَةِ» (ج ٢ ص...): (وَكُلُّ خَبَرٍ وَاحِدٍ، دَلَّ الْعَقْلُ، أَوْ نَصَّ الْكِتَابُ، أَوْ الثَّابِتُ مِنَ الْأَخْبَارِ، أَوْ الْإِجْمَاعُ، أَوْ الْأَدِلَّةُ الثَّابِتَةُ الْمَعْلُومَةُ عَلَى صِحَّتِهِ، وَجَدَّ خَبَرٌ آخَرَ يُعَارِضُهُ، فَإِنَّهُ يَجِبُ اطِّرَاحُ ذَلِكَ الْمُعَارِضِ، وَالْعَمَلُ بِالثَّابِتِ الصَّحِيحِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْمَعْلُومِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ). اهـ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ج ٢ ص ٥٥٠) بَابٌ: فِي وُجُوبِ اطِّرَاحِ الْمُنْكَرِ، وَالْمُسْتَحِيلِ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

قُلْتُ: وَحَدِيثُ الْبَابِ، يُنَاقِضُ الْآيَاتِ، وَالْأَحَادِيثِ، فَلَا يَصِحُّ فِي الشَّرْعِ.
* فَهَذَا الْحَدِيثُ يُنَاقِضُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَوْلَ رَسُولِهِ ﷺ؛ فَهُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ أُمَّةِ الْحَدِيثِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النِّسَاءُ: ٨٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجْمُ: ٣ و ٤].

قُلْتُ: فَكُلُّ خَبَرٍ صَحِيحٍ، لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي يُخَالِفُ الْقُرْآنَ، هُوَ مُنْكَرٌ.^(١)



(١) لِأَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ، يُعْلَنُونَ الْحَدِيثَ، بِمُناقَصَةِ مَنَبِهِ، لِأُصُولِ الْقُرْآنِ، أَوْ أُصُولِ السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرَّةُ نَادِرَةٌ

دِرَاسَةٌ أُثْرِيَّةٌ مَنَهَجِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ، فِي كَشْفِ ضَعْفِ، حَدِيثٍ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ مَالٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ، إِلَّا أَحْمَي عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فِي وَقْتِ الْحِسَابِ، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ».

* وَهَذَا مُخَالَفٌ لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْعَبْدِ، لِيَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، وَذَلِكَ بَعْدَ الصَّرَاطِ، لَا بَعْدَ الْحِسَابِ.

* وَكَذَا الْمِيزَانُ، فَيَكُونُ بَعْدَ الْحِسَابِ، الَّذِي هُوَ أَوَّلُ أَهْوَالِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ آخِرَهَا.

* ثُمَّ الْحِسَابُ، لَا يَسْتَعْرِقُ، بِمَقْدَارِ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ بِهَذِهِ الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ، بَلْ وَقْتُ الْحِسَابِ: يَسِيرٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفِظَةً حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ * ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ أَلا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ [الأنعام: ٦١ و ٦٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [أل عمران: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [أل عمران: ١٩٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [المائدة: ٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٤١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾

[إِبْرَاهِيمٌ: ٥١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾
[النُّورُ: ٣٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [غَافِرٌ: ١٧].
* فَهَذَا الْحَدِيثُ: يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْقُرْآنِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه قَالَ: (دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَيَّ
الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: (اللَّهُمَّ مَنِّزَلِ الْكِتَابِ، سَرِيعِ الْحِسَابِ، اللَّهُمَّ اهْزِمِ الْأَحْزَابَ، اللَّهُمَّ
اهْزِمْنَاهُمْ، وَزَلِّزْنَاهُمْ).^(١))

* ثُمَّ إِنَّهُ لَا يُقْضَى لِلْعَبْدِ بِجَنَّةٍ، أَوْ نَارٍ، حَتَّى يَمُرَّ بِجَمِيعِ مَوَاقِفِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، بَدَأَ
بِیَوْمِ الْبَعْثِ، ثُمَّ الْحِسَابِ، ثُمَّ الْمِيزَانَ، ثُمَّ الصِّرَاطِ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ، أَوْ نَارٍ،
فَهَذَا السَّبِيلُ لَا يَكُونُ، إِلَّا بَعْدَ الْمُرُورِ عَلَى الصِّرَاطِ، الَّذِي بَعْدَ الْحِسَابِ.
* ثُمَّ إِنَّهُ ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ فِي يَوْمِ الْحِسَابِ: «لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ إِلَّا الْأُحْمَى فِي نَارِ
جَهَنَّمَ»، وَهَذَا الْعَذَابُ بِالنَّارِ، لَا يَكُونُ إِلَّا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، لَا يَكُونُ فِي وَقْتِ الْحِسَابِ،
وَهَذَا أَيْضًا مُخَالَفٌ لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

* وَهُنَاكَ أَلْفَاظٌ أُخْرَى مُنْكَرَةٌ فِي الْحَدِيثِ، سَوْفَ نُبَيِّنُهَا فِي أَنْعَاءِ التَّخْرِيجِ.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٩٣٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٣٦٣)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ
الْبَغْدَادِيَّةِ» (ج ١ ص ٧١)، وَالْخَلَّالُ فِي «الْأَمْثَالِ» (٩٨).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسْرٍ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثٍ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ كَنَزْنَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ، إِلَّا أُحْمِيَ عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُجْعَلُ صَفَائِحُ، فَيُكْوَى بِهَا جَنْبَاهُ وَجَبِينُهُ، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ أَبَا صَالِحٍ ذَكَوَانَ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ، لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَالْإِبِلُ؟، قَالَ ﷺ: وَلَا صَاحِبُ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، وَمَنْ حَقَّهَا حَلَبَهَا يَوْمَ وَرْدِهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ^(١)، أَوْفَرَ مَا كَانَتْ، لَا يَفْقَدُ مِنْهَا فَصِيلًا

(١) «بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ»: الْبَطْحُ، مَعْنَاهُ: أَلْقِيَ عَلَى وَجْهِهِ، بِمَعْنَى: الْبَسَطِ وَالْمَدِّ، وَمِنْهُ سُمِّيَتْ: بَطْحَاءُ مَكَّةَ؛ لِإِسْبَاطِهَا، وَ«الْقَاعُ»: الْمُسْتَوِي الْوَاسِعُ مِنَ الْأَرْضِ، وَ«الْقَرَقَرُ»: الْمُسْتَوِي أَيْضًا، مِنَ الْأَرْضِ، الْوَاسِعُ.

وَاحِدًا، تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا وَتَعَضُّهُ بِأَفْوَاهِهَا، كَلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا^(١)، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ؟، قَالَ ﷺ: وَلَا صَاحِبُ بَقَرٍ، وَلَا غَنَمٍ، لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُطْحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَفَرٍ، لَا يَفْقِدُ مِنْهَا شَيْئًا، لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ، وَلَا جَلْحَاءٌ، وَلَا عُضْبَاءٌ^(٢) نَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطَوُّهُ بِأَظْلَافِهَا^(٣)، كَلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَالْخَيْلُ؟، قَالَ ﷺ: الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: هِيَ لِرَجُلٍ وَزُرٌّ، وَهِيَ لِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَهِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ: فَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ وَزُرٌّ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا رِبَاءً وَفَخْرًا وَنَوَاءً عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَهِيَ لَهُ وَزُرٌّ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ سِتْرٌ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي ظَهْرِهَا وَلَا رِقَابِهَا، فَهِيَ لَهُ سِتْرٌ وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ، فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فِي مَرَجٍ

(١) «كَلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا»، هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ الْأُصُولِ، فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، قَالُوا: هُوَ تَغْيِيرٌ وَتَضْحِيفٌ، وَصَوَابُهُ: مَا جَاءَ بَعْدَهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «كَلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا، رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا»، وَبِهَذَا يَنْتَظَمُ الْكَلَامُ.

انظُر: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٦٩ و ٧٠ و ٧٢)، وَ«إِكْمَالَ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (ج ٣ ص ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨).

(٢) «لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ، وَلَا جَلْحَاءٌ، وَلَا عُضْبَاءٌ»، قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: الْعَقْصَاءُ: مُلْتَوِيَةُ الْقَرْنَيْنِ، وَالْجَلْحَاءُ: الَّتِي لَا قَرْنَ لَهَا، وَالْعُضْبَاءُ: الَّتِي انْكَسَرَ قَرْنُهَا الدَّاخِلُ.

(٣) «تَطَوُّهُ بِأَظْلَافِهَا»: الْأَظْلَافُ جَمْعُ ظَلْفٍ، وَهُوَ لِلْبَقَرِ وَالْغَنَمِ بِمَنْزِلَةِ الْحَافِرِ لِلْفَرَسِ.

وَرَوْضَةٍ^(١)، فَمَا أَكَلْتَ مِنْ ذَلِكَ الْمَرْجِ، أَوِ الرَّوْضَةِ مِنْ شَيْءٍ، إِلَّا كُتِبَ لَهُ، عَدَدَ مَا أَكَلْتَ حَسَنَاتٍ، وَكُتِبَ لَهُ، عَدَدَ أَرْوَائِهَا وَأَبْوَالِهَا، حَسَنَاتٍ، وَلَا تَقْطَعُ طَوْلَهَا فَاسْتَنْتَ شَرَفًا، أَوْ شَرْفَيْنِ^(٢)، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدَ أَنْارِهَا وَأَرْوَائِهَا حَسَنَاتٍ، وَلَا مَرَّ بِهَا صَاحِبُهَا عَلَى نَهْرٍ، فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يَسْقِيَهَا، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ، عَدَدَ مَا شَرِبَتْ، حَسَنَاتٍ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَالْحُمْرُ^(٣)؟، قَالَ ﷺ: مَا أَنْزَلَ عَلَيَّ فِي الْحُمْرِ^(٤) شَيْءٌ، إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْفَاذَةُ الْجَامِعَةُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزَّلْزَلَةُ: ٨].

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٦٨٠ و ٦٨١) مِنْ طَرِيقِ سُؤَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ أَبَا صَالِحٍ ذَكَوَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

(١) «فِي مَرْجٍ وَرَوْضَةٍ» الْمَرْجُ: هُوَ الْأَرْضُ الْوَاسِعَةُ، ذَاتُ نَبَاتٍ كَثِيرٍ، يَمْرُجُ فِيهِ الدَّوَابُّ، أَي: تَسْرُحُ، وَالرَّوْضَةُ: أَحْصَى مِنَ الْمَرْعَى.

(٢) «فَاسْتَنْتَ شَرَفًا، أَوْ شَرْفَيْنِ»، مَعْنَى اسْتَنْتَ: جَرَتْ وَعَدَّتْ، وَالشَّرْفُ: هُوَ الْعَالِي مِنَ الْأَرْضِ، الشَّرْفُ: هُوَ الشَّوْطُ.

(٣) «فَالْحُمْرُ»: جَمْعُ حَمَارٍ، أَي: فَمَا حُكِمَ بِهَا؟.

انظُر: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٦٩ و ٧٠ و ٧٢)، وَ«إِكْمَالَ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (ج ٣ ص ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨).

(٤) «مَا أَنْزَلَ عَلَيَّ فِي الْحُمْرِ الْخ»، مَعْنَى الْفَاذَةُ: الْقَلِيلَةُ النَّظِيرِ، وَالْجَامِعَةُ، أَي: الْعَامَّةُ الْمُتَنَاوِلَةُ لِكُلِّ خَيْرٍ وَمَعْرُوفٍ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: لَمْ يَنْزَلْ عَلَيَّ فِيهَا نَصٌّ بِعَيْنِهَا، لَكِنْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْعَامَّةُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ سُؤِيدُ بْنُ سَعِيدِ الْحَدَثَانِيِّ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «عَمِي وَكَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ»^(١)، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «صَدُوقٌ - يَعْنِي: فِي نَفْسِهِ - مُضْطَرَبُ الْحِفْظِ»، وَقَالَ عَنْهُ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ»، وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانَ: «يُخْطِئُ فِي الْأَثَارِ، وَيَقْلِبُ الْأَخْبَارَ»، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «لَهُ مَنَاقِيرٌ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ، إِلَّا أَنَّهُ عَمِي فَصَارَ يَتَلَقَّنُ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ»، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الضُّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ» (ج ٢ ص ٣٢)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «دِيَوَانِ الضُّعْفَاءِ» (ص ١٨٢).^(٣)

(١) وَالتَّلْقِينَ: إِذْ خَالَ شَيْءٌ فِي حَدِيثِ الرَّوِيِّ، لَيْسَ مِنْ مَرَوِيَّاتِهِ، سَوَاءً فِي حِفْظِهِ، أَوْ كِتَابِهِ، دُونَ عِلْمِهِ، فَيُحَدِّثُ

بِهِ.

انظُر: «الْوَهْمُ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلْوَرَيْكَاتِ (ص ٣٩٦).

(٢) انظُر: «الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ١١٨)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ٣٥٢)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيِّ (ج ٤ ص ٤٩٦)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٣٢)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٢٧٢)، وَ«التَّقْرِيبُ» لَهُ (ص ٢٦٠)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٢٩٠)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٢ ص ١٤٨)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٢ ص ٢٤٧)، وَ«السُّؤَالَاتِ لِلْسَّهْمِيِّ» (٢٩٣)، وَ«الْمُتَّخَبَ مِنَ الْإِرْشَادِ» لِأَبِي يَعْلَى الْخَلِيلِيِّ (ج ١ ص ٢٤٧).

(٣) وَقَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَبْنَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ» (ص ٤٨): (سُؤِيدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ

فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: فَهُوَ سَيُّءُ الْحِفْظِ وَيَغْلَطُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ^(١)؛ لِأَجْلِ غَرَائِبِهِ وَمَنَاقِيرِهِ الَّتِي تَفَرَّدَ بِهَا دُونَ الْحَفَاطِ الثَّقَاتِ؛ بِسَبَبِ التَّلَقُّينِ، وَسُوءِ الْحِفْظِ.
* فَهَذَا الْحَدِيثُ، غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ: أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٨ ص ٣٤٤)،
وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ٤٨٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤
ص ١١٩ و ١٣٧)، وَ(ج ٧ ص ٣) بَلْفِظَ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبَ، وَلَا فِضَّةٍ، لَا يُؤَدِّي
مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، صُنِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ
جَهَنَّمَ، فَيَكْوَى بِهَا جَنْبَهُ وَجَبِينَهُ وَظَهْرَهُ، كُلَّمَا رُدَّتْ أُعِيدَتْ لَهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ
خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ،
وَلَا صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، وَمِنْ حَقَّهَا حَلَبَهَا يَوْمَ وَرْدِهَا؛ إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ، بُطِحَ لَهُ بِقَاعٍ قَرَقَرٍ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ لَا يَفْقِدُ مِنْهَا فَصِيلًا وَاحِدًا، تَطْوُهُ بِأَخْفَافِهَا،
وَتَعَضُّهُ بِأَفْوَاهِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا، رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ
أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، وَلَا
صَاحِبٍ بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا؛ إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بُطِحَ لَهُ بِقَاعٍ قَرَقَرٍ، لَا

(١) وَيُوصَفُ الرَّاوي كـ «سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ»، الَّذِي يَتَسَاهَلُ فِي ضَبْطِهِ لِلْحَدِيثِ بِالْغَفْلَةِ، وَسُوءِ الْحِفْظِ؛ لِأَنَّهُ
يُسْتَعْلَمُ مِنْ قِبَلِ الْآخَرِينَ، فَيَدْخُلُوا فِي مَرْوِيَّاتِهِ مَا لَيْسَ مِنْهَا، وَهُوَ مَا يُسَمِّيهِ الْمُحَدِّثُونَ بِالتَّلَقُّينِ.
* فَهُوَ لَا يَنْطِنُ لِذَلِكَ، فَيَرَوِيهِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ؛ لِسُوءِ حِفْظِهِ وَغَفْلَتِهِ.

وَأَنْظُرْ: «الْكِفَايَةِ» لِلْخَطِيبِ (ص ١٤٩)، وَ«الْكَامِلِ» لِابْنِ عَدِيِّ (ج ١ ص ٤٥)، وَ«الْعِلَلِ» لِأَحْمَدَ (ج ٢

يَفْقِدُ مِنْهَا شَيْئًا، لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ، وَلَا جَلْحَاءٌ، وَلَا عَضْبَاءٌ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطْوُهُ بِأَظْلَافِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَأَوْرَدَهُ، بِهَذَا الْوَجْهِ: الْمِزِّيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٩ ص ٦٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٤ ص ٥١٦).

وَقَالَ الْبُعَوِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ»، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ.

* فَخَالَفَ بِرَوَايَتِهِ هَذِهِ الثَّقَاتِ مِمَّنْ يَأْتِي ذِكْرُهُمْ؛ فَلَا يُحْتَجُّ بِخَبْرِهِ هَذَا،

وَإِلَّا عَمَادٌ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي ذِكْرُهَا.

* وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: ضَعِيفٌ فِي حِفْظِهِ؛ فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا تَفَرَّدَ، أَوْ وَافَقَ مِثْلَهُ

كَ«هَشَامِ بْنِ سَعْدِ الْمَدَنِيِّ» لَا سِيَّمَا إِذَا خَالَفَ الثَّقَاتِ.

قُلْتُ: إِذَا فَهَذَا خَطَأً مِنْهُ، وَقَدْ خَالَفَ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ مُخَالَفَةً تَسْتَلْزِمُ الْحُكْمَ

عَلَيْهِ بِالْخَطَأِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «نَقْدِهِ لِبَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» (ص ٨٦)، عَنِ مُخَالَفَةِ

الثَّقَةِ: (بَلْ يَضُرُّ لِمُخَالَفَتِهِ ثِقَتَيْنِ فَأَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ يُلُوْحُ بِذَلِكَ لَنَا أَنَّ الثَّقَةَ قَدْ غَلَطَ). اهـ.

قُلْتُ: فَلَيْسَ مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، حُجَّةً عَلَى مَنْ حَفِظَ.

* وَقَدْ خَلَطَ سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ فِي الْفَاطِظِ هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْهَا: قَوْلُهُ: «كُلَّمَا مَرَّ

عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا».

وَالصَّوَابُ: «كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا، رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا».^(١)

وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُخْتَارِ حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، مَرْفُوعًا، وَفِيهِ: «كُلَّمَا مَضَى عَلَيْهِ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٣ ص ٤٩٤).

وَجَاءَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه، مَرْفُوعًا، وَفِيهِ: «كُلَّمَا نَفَدَتْ أُخْرَاهَا، عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٣ ص ٥٠٢).

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ رحمته الله فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٣ ص ٤٨٨): (جَاءَ فِي هَذَا

الْحَدِيثِ: مِنْ رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ: «كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا»

* قَالُوا: وَهُوَ تَغْيِيرٌ، وَقَلْبٌ فِي الْكَلَامِ، وَصَوَابُهُ مَا جَاءَ بَعْدَهُ فِي الْحَدِيثِ

الْآخِرِ، مِنْ رِوَايَةِ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ.

* وَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه: «كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ

أُخْرَاهَا، رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا».

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرَحَ صَحِيحَ مُسْلِمٍ» لِلتَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٦٩ و ٧٠)، وَ«إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» لِلْقَاضِي

عِيَّاضٍ (ج ٣ ص ٤٨٨).

* وَبِهِ يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُرَدُّ الْأَوَّلَ الَّذِي قَدْ مَرَّ قَبْلُ، وَأَمَّا الْآخِرُ، فَلَمْ يَمُرَّ بَعْدُ، فَلَمَّا قَالَ فِيهِ: «رُدَّ». اهـ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٣٥٢) عَنْ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ: (يُخْطِئُ فِي الْأَثَارِ، وَيَقْلِبُ الْأَخْبَارَ).^(١) اهـ

فَوَهُمَ: سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ فِي أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَضْبِطْهَا، خَاصَّةً فِي ذِكْرِهِ لَزِيَادَةِ: «حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»، فَهِيَ زِيَادَةٌ شَادَّةٌ، لَا تَصِحُّ.

* وَحَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الْعُقَيْلِيُّ: وَهُوَ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً، إِلَّا أَنَّهُ يَهْمُ وَيُخَالِفُ فِي الْحَدِيثِ، قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «مَحَلُّهُ الصِّدْقُ وَفِي حَدِيثِهِ بَعْضُ الْأَوْهَامِ»، وَقَالَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ: «يُضَعَّفُ فِي السَّمَاعِ»، وَقَالَ عَنْهُ السَّاجِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ - يَعْنِي: يُخْطِئُ-»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «ثِقَةٌ رَبِّمًا وَهَمٌّ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «رَبِّمًا وَهَمٌّ».^(٢)

وَقَالَ الدَّهَبِيُّ فِي «الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِمْ بِمَا لَا يُوجِبُ رَدَّهُمْ» (٣٠): «رَبِّمًا وَهَمٌّ».

(١) قُلْتُ: بِسَبَبِ سُوءِ حِفْظِهِ.

(٢) انْظُرْ: «تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٧ ص ٧٣)، وَ«التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٦٠)، وَ«الْمُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٨٣)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجُوزِيِّ (ج ١ ص ٢٢٥)، وَ«مَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ» لِابْنِ حِبَّانَ (١٤٧٥)، وَ«تَارِيخُ دِمَشَقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ١٤ ص ٤٤٠)، وَ«الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ٢ ص ٤٧٩)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْكَتَانِيِّ (ص ١٠٢).

* وَحَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِيُّ أَيْضًا: تَكَلَّمُوا فِي سَمَاعِهِ مِنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّهُ

كَانَ عَرَضًا، فَطُعِنَ عَلَيْهِ فِي سَمَاعِهِ: مِنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، بِذَلِكَ.^(١)

قَالَ عَثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ٥٤): (وَسَمِعْتُ: عَلِيَّ

بْنَ الْمَدِينِيِّ، وَسُئِلَ عَنْ أَبِي عُمَرَ الصَّنَعَانِيِّ^(٢)، فَقَالَ: كُنَّا نُوَثِّقُهُ، وَكَانَ يُطْعَنُ عَلَيْهِ فِي

سَمَاعِهِ: أَنَّهُ كَانَ عَرَضًا). اهـ

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجُنَيْدِ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١٣٠): (وَسَأَلْتُ يَحْيَى

بْنَ مَعِينٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ؟، فَقَالَ: لَا بِأَسَ بِهِ، سَمَاعُهُ مِنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ:

عَرَضٌ^(٣)، أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ حَفْصَ بْنَ مَيْسَرَةَ يَقُولُ: «كَانَ عَبَادٌ بْنُ مَنْصُورٍ: يَعْرِضُ

عَلَى زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَنَحْنُ نَسْمَعُ مَعَهُ».

(١) انظر: «التَّارِيخُ» لِلدُّورِيِّ (ج ٤ ص ٤٤١)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي (ص ٥٤)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ

الْجُنَيْدِ (ص ١٣٠)، وَ«تَارِيخُ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ١٤ ص ٤٤٣)، وَ«التَّعْدِيلُ وَالتَّجْرِيعُ» لِلْبَاجِيِّ (ج ٢

ص ٥٠٧).

(٢) هُوَ: حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ الْعُقَيْلِيُّ، أَبُو عُمَرَ الصَّنَعَانِيُّ.

انظر: «تَقْرِيبُ التَّهْدِيَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٦٠).

(٣) الْعَرَضُ: الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ مِنْ حِفْظِ الْقَارِي، وَمِنْ كِتَابٍ بَيْنَ يَدَيْهِ.

انظر: «مَنْهَجُ النَّقْدِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِنُورِ الدِّينِ الْحَلَبِيِّ (ص ١٨٩).

* وَالْعَرَضُ: لَيْسَ هُوَ مِثْلُ السَّمَاعِ فِي الْمَرْتَبَةِ، خَاصَّةً إِذَا كَانَ الطَّالِبُ، مِمَّنْ لَا يَسْتَطِيعُ إِدْرَاكَ الْخَطَأِ، فِيمَا

يَقْرَأُ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: وَمَا أَحْسَنَ حَالَهُ، إِنْ كَانَ سَمَاعُهُ كُلَّهُ عَرْضًا، كَأَنَّهُ يَقُولُ:

مُتَاوَلَةً^(١). اهـ

وَقَالَ الدُّورِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٤ ص ٤٤١): (سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ:

حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ عَرَضَ عَلَى زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ). اهـ

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (أَبُو عَمَرَ الصَّنَعَانِيُّ: «ثِقَةٌ»، وَإِنَّمَا يُطْعَنُ عَلَيْهِ أَنَّهُ

عَرَضَ).^(٢)

قُلْتُ: وَهَذَا الطَّعْنُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ تَحْمُلِهِ.

* لِذَلِكَ: حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، مِمَّنْ كَانَ يَسْمَعُ فِي الْعَرَضِ، وَلَمْ يَسْتَطِعِ الْحِفْظَ

غَايَةَ الْحِفْظِ فِي الْعَرَضِ، فَيُخْطِئُ، وَيَهْمُ فِي سَمَاعِهِ مِنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ؛ لِأَنَّهُ عَرَضَ

سَمَاعَهُ، بِدُونِ كِتَابٍ، فَتَنَّبَهُ.^(١)

(١) وَهَذَا لَعَلُّهُ: يُرِيدُ بِهِ عَرَضَ الْمُتَاوَلَةِ، وَهِيَ أَنْ يُحْضِرَ الطَّالِبُ أَصْلَ الشَّيْخِ، أَوْ نُسْخَةَ مِنْهُ، فَيَعْرِضُهُ عَلَيْهِ.

* فَإِذَا عَرَضَ الطَّالِبُ الْكِتَابَ عَلَى الشَّيْخِ تَأَمَّلَهُ الشَّيْخُ، وَهُوَ فِي تَمَامِ الْيَقْظَةِ، فَإِذَا تَبَيَّنَ صِحَّةَ الْكِتَابِ،

وَمُطَابَقَتَهُ لِأَصْلِ كِتَابِهِ، يَقُولُ لَهُ: هَذِهِ مَرْوِيَاتِي فَأَرْوَاهَا عَنِّي، أَجَزْتُ لَكَ رِوَايَتَهَا.

انظر: «نُجْبَةُ الْفِكْرِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢١٧).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٤ ص ٤٤٣).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٣ ص ٤٤٣).

قَالَ ابْنُ مُخَرِّزٍ فِي «مَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (ص ٣٤٨): (سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ،
وَسَأَلْتُهُ: عَنْ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ؟، فَقَالَ: سَمِعَ عَرَضًا، كَانَ عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ يَعْرِضُ عَلَى
زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَغَيْرِهِ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ السُّوَيْدِيُّ^(١): ذَهَبْتُ إِلَى حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ، فَسَأَلْتُهُ،
أَنْ يُخْرِجَ إِلَيَّ كِتَابًا، فَقَالَ لِي: إِنَّمَا كَانَ عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ يَعْرِضُ^(٢) لَنَا). اهـ
وَقَالَ الْأَجْرِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١٠٧): (قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يُضَعَّفُ فِي السَّمَاعِ).
* فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ فِيمَا خَالَفَ الثَّقَاتِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٣ ص ٤٤٣)، وَ«تَارِيخُ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ١٤ ص ٤٤٣)،
وَ«التَّارِيخُ» لِلدُّورِيِّ (ج ٤ ص ٤٤١)، وَ«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ١٨٧)، وَ«التَّعْدِيلُ
وَالتَّجْرِيحُ» لِلْبَاجِيِّ (ج ٢ ص ٥٠٧).

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ النُّوشَجَانَ: أَبُو جَعْفَرٍ السُّوَيْدِيُّ البَغْدَادِيُّ.

أَنْظُرْ: «التَّارِيخُ الكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ١ ص ٨٠٧)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٩ ص ٨٩٢)، وَ«الْجَرْحُ
وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٤٨٦).

(٣) العَرَضُ: هُوَ القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَقْرَأَ الطَّالِبُ الحَدِيثَ عَلَى شَيْخِهِ، وَشَيْخُهُ يَسْمَعُ مِنْهُ.
* وَيُسَمَّى هَذَا النُّوعُ مِنَ التَّحْمَلِ: عَرَضًا، حَيْثُ إِنَّ القَارِئَ يَعْرِضُ عَلَى الشَّيْخِ مَا يَقْرُؤُهُ، كَمَا يَعْرِضُ القُرْآنَ
المُقْرَأَ.

* وَللعَرَضِ صُورٌ مُتَعَدِّدَةٌ بَلَغَ بِهَا بَعْضُهُمْ ثَمَانِيَةً، مِنْهَا: أَنْ يَقْرَأَ طَالِبٌ آخَرَ عَلَى الشَّيْخِ، وَالشَّيْخُ، وَبِقِيَّةِ
الطَّلَبَةِ يَسْمَعُونَ.

أَنْظُرْ: «مُحَاصِرَاتُ فِي عُلُومِ الحَدِيثِ» (ج ٤ ص ١٧)، وَ«فَتْحُ البَارِي» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ١٤٩)، وَ«المَنْهَلُ
الرَّوِيُّ» لِابْنِ جَمَاعَةَ (ص ٣٥٣ و ٣٥٤).

قُلْتُ: وَظَاهِرُ عِبَارَاتِ أَيْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، أَنَّ حَفْصَ بْنَ مَيْسِرَةَ الصَّنَعَانِيَّ فِي حَدِيثِهِ بَعْضُ الضَّعْفِ، الَّذِي تَحَمَّلَهُ عَرَضًا^(١)، لَا سِيَّمَا فِي رِوَايَتِهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ. قَالَ السَّاجِيُّ عَنْ حَفْصِ بْنِ مَيْسِرَةَ: «فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ»^(٢). قُلْتُ: وَمِثْلُ هَذَا يَقْدَحُ فِي حَدِيثِهِ هَذَا.

وَقَالَ الْعَجَلِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ» (٣٢٩): (يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ). وَقَالَ الْكُتَّانِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١٠٢): (قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ مَيْسِرَةَ الصَّنَعَانِيَّ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَمَحَلُّهُ الصَّدْقُ، وَفِي حَدِيثِهِ بَعْضُ الْأَوْهَامِ). * فَأَفَادَ جَوَابُ أَبِي حَاتِمٍ، ثَلَاثَةَ أُمُورٍ فِي حَالِ حَفْصِ بْنِ مَيْسِرَةَ الصَّنَعَانِيَّ.

الأوّل: أَنَّهُ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ.

الثاني: أَنَّ مَحَلَّهُ الصَّدْقُ.

الثالث: وَوُقُوعُ بَعْضِ الْأَوْهَامِ فِي حَدِيثِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي حَدِيثِ الْبَابِ.

قُلْتُ: وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ أَشَدُّ مِنْهُ فِي الْمُخَالَفَةِ؛ فَافْطَنْ لِهَذَا.

قُلْتُ: وَهُوَ يَحْتَمِلُ الْقَبُولَ لَوْلَا أَنَّ الثَّقَاتِ الْحُفَاطَ خَالَفُوا سُوَيْدًا فَرَوَوْهُ،

مُخْتَصِرًا، وَلَيْسَ مُطَوَّلًا، وَبِدُونِ ذِكْرِ زِيَادَةِ: «حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ».

* إِذَا هَذِهِ الْأَلْفَاظُ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهَا غَلَطٌ مِنَ الثَّقَاتِ.

(١) وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَوْهَامِ.

(٢) انظر: «تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٤٤٤)، وَ«التَّرَاجِمُ السَّاقِطَةُ مِنْ إِكْمَالِ تَهْدِيبِ الْكَمَالِ»

لِمُغَلَّطَي (ص ٢٥٧).

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (وَمَنْ كَثُرَ غَلَطُهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلُ كِتَابٍ صَحِيحٍ لَمْ نَقْبَلْ حَدِيثَهُ، كَمَا يَكُونُ مَنْ أَكْثَرَ الْغَلَطَ فِي الشَّهَادَةِ، لَمْ نَقْبَلْ شَهَادَتَهُ)، وَفِي رِوَايَةٍ: (وَمَنْ كَثُرَ تَخْلِيطُهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ).^(١)

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (ص ٤٠٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ١٢٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (ج ٢ ص ٢٦)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٧٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ج ١ ص ٤٢٩) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ الشَّافِعِيِّ بِهِ، وَهُوَ فِي كِتَابِهِ: «الرِّسَالَةَ» (ص ٣٥٠).
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

* وَقَدْ أَطْلَقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ لَفْظًا: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ الْمُحْتَجِّ بِهِمْ فِي الصَّحِيحِينَ؛ لِمُجَرَّدِ تَفَرُّدِهِمْ عَنِ الثَّقَاتِ، وَغَلَطِهِمْ فِي أَلْفَاظِ الْأَحَادِيثِ.

كَقَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُصَيْفَةَ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، مَعَ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: «ثِقَّةٌ، ثِقَّةٌ».^(٢)

(١) فَإِنَّ وَجْدَانَهُ كَثِيرَ الْمُخَالَفَةِ لِلثَّقَاتِ، عَرَفْنَا اخْتِلَالَ ضَبْطِهِ، وَلَمْ نَحْتَجَّ بِحَدِيثِهِ.

وَانظُرْ: «مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٢٥٤)، وَ«جَامِعَ الْأُصُولِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١ ص ٧٢ وَ ٤٣)، وَ«تَدْرِيبَ الرَّاويِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ٣٠٤).

(٢) انظُرْ: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمُزَنِّيِّ (ق / ١٥٣٦ / ٣)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٩ ص ٢٧٤).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٤٥٣): (هَذِهِ اللَّفْظَةُ يُطْلَقُهَا أَحْمَدٌ عَلَيَّ مِنْ يُعْرَبُ عَلَيَّ أَقْرَانِهِ بِالْحَدِيثِ، عُرِفَ ذَلِكَ بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ حَالِهِ، وَقَدْ احْتَجَّ بِابْنِ خُصَيْفَةَ: مَالِكٌ وَالْأَيْمَةُ كُلُّهُمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الثَّقَاتَ يَتَفَاوَتُونَ فِي الضَّبْطِ، فَفِيهِمْ مَنْ هُوَ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الثَّقَةِ وَالضَّبْطِ، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ فِي أَوْسَطِهَا، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ فِي أَدْنَاهَا. * وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ ثِقَاتٌ أَحَدُهُمْ أَوْثَقُ مِنَ الْآخَرِ يُرْجَعُ إِلَى حَدِيثِ الْأَوْثَقِ وَالْأَضْبَطِ، وَهَذَا هُوَ الْأَوْلَى. ^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته فِي «نَقْدِهِ لِبَيَانِ الْوَهْمِ وَالِإِيْهَامِ» (ص ٨٦) فِي بَيَانِ ضَرَرِ مُخَالَفَةِ الثَّقَةِ: (بَلْ يَضُرُّ لِمُخَالَفَتِهِ: ثِقَتَيْنِ فَأَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ يَلُوحُ بِذَلِكَ لَنَا أَنَّ الثَّقَةَ قَدْ غَلِطَ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ رحمته فِي «الِإِفْتِرَاحِ» (ص ٥٥): (يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّرْجِيحِ مَدْخَلٌ عِنْدَ تَعَارُضِ الرِّوَايَاتِ، فَيَكُونُ مَنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ أَصْلًا رَاجِحًا عَلَيَّ مَنْ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ، وَهَذَا عِنْدَ وُقُوعِ التَّعَارُضِ). اهـ.

(١) قُلْتُ: وَلَكِنْ أَحْيَانًا، فَقَدْ يُحْكَمُ لِمَنْ هُوَ أَقْلُ ثَقَّةً عَلَيَّ الْأَوْثَقِ، وَهَذَا نَادِرٌ.

انظر: «السَّنَنَ الصَّغْرَى» لِلنَّسَائِيِّ (ج ٦ ص ٥٩).

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا يَتَطَلَّبُ دِرَاسَةً كَامِلَةً، وَمُتَابَعَةً لِكُتُبِ الرِّوَايَةِ وَالرِّجَالِ الَّتِي تَسْتَدْعِي مَعْرِفَةً وَاسِعَةً، أَوْ إِطْلَاعًا عَلَيَّ عِلْمِ الْعِلَلِ، وَيَزِينُ ذَلِكَ حُسْنَ الْفَهْمِ لِلْأَلْفَاطِ وَالْمَعَانِي فِي الرِّوَايَاتِ، وَدَقَّةُ الْاسْتِنْتِاجِ لِلْوُصُولِ إِلَى تَأْصِيلِ عِلْمِي؛ لِهَذِهِ الْأَوْهَامِ الَّتِي تَقَعُ مِنَ الرِّوَاةِ.

* فَلَا بُدَّ مِنْ دِرَاسَةِ نَقْدِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ مُتَخَصِّصَةٍ تَعَمَّقُ الْفَهْمَ فِي مَعْرِفَةِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

* فَإِنَّ سُؤْيِدَ بْنَ سَعِيدٍ هَذَا، لَمْ يَضْبِطِ الْحَدِيثَ، وَقَدْ خَالَفَ فِيهِ الثَّقَاتِ الْحُفَظَ.

* وَكَذَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، لَمْ يَحْفَظِ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

وَقَدْ أَخْطَأَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي ذِكْرِهِ لِلْحَدِيثِ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، مُطَوَّلًا، مِنْ

رِوَايَةِ، سُؤْيِدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ.

* وَتَابِعَ: حَفْصَ بْنَ مَيْسَرَةَ، هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحِ

السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا

يُعْطِي حَقَّهَا؛ إِلَّا وَهِيَ تُصَفَّحُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَفَائِحَ، ثُمَّ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ،

فَتَكْوَى بِهَا جَبْهَتُهُ، وَجَنْبُهُ وَظَهْرُهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى

بَيْنَ النَّاسِ فَيْرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَصَاحِبُ

الْإِبْلِ؟، قَالَ: وَلَا صَاحِبِ إِبِلٍ لَا يُعْطِي حَقَّهَا، وَمِنْ حَقَّهَا: حَلْبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا إِلَّا وَهِيَ

تُجْمَعُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يُفْقَدُ مِنْهَا فَصِيلًا وَاحِدًا، ثُمَّ يُبْطَحُ^(١) لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ نَطْوُهُ

بِأَخْفَافِهَا، وَتَعْتَضُهُ بِأَفْوَاهِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ آخِرُهَا رَجَعَ عَلَيْهِ أَوَّلُهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ

خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ بَيْنَ النَّاسِ، وَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى

النَّارِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَاحِبُ الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ؟، قَالَ: وَلَا صَاحِبِ بَقْرٍ، وَلَا غَنَمٍ، لَا

يُعْطِي حَقَّهَا؛ إِلَّا وَهِيَ تُجْمَعُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَيْسَتْ فِيهَا عَضْبَاءُ^(٢)، وَلَا عَقْصَاءُ، وَلَا

(١) «يُبْطَحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ» يُبْطَحُ أَيُّ: يُلْقَى صَاحِبُهَا عَلَى وَجْهِهِ لِنَطْأِهِ.

«قَاعٍ قَرَقَرٍ»: أَرْضٌ مُسْتَوِيَةٌ.

(٢) «الْعَضْبَاءُ»: مَكْسُورَةُ الْقُرْنِ.

«الْعَقْصَاءُ»: مُلْتَوِيَةُ الْقُرْنِ.

جَلَحَاءُ تُبَطِّحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَطَوُّهُ بِأَظْلَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ آخِرُهَا رَجَعَ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَاحِبُ الْخَيْلِ؟، قَالَ: الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: هِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَلِرَجُلٍ وَزْرٌ، أَمَّا مَنْ رَبَطَهَا عِدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَوْ أَنَّهُ طَوَّلَ^(١) لَهَا فِي مَرْجٍ خِصْبٍ، أَوْ فِي رَوْضَةٍ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدَ مَا أَكَلَتْ حَسَنَاتٍ، وَعَدَدَ مَا أَرْوَاهَا حَسَنَاتٍ، ثُمَّ لَوْ أَنَّهُ انْقَطَعَ طَوْلُهَا ذَلِكَ فَاسْتَنْتَ شَرَفًا، أَوْ شَرَفَيْنِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدَ آثَارِهَا حَسَنَاتٍ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهْرٍ فِجَاجٍ لَا يُرِيدُ السَّقْيَ بِهِ فَشَرِبَتْ مِنْهُ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدَ مَا شَرِبَتْ حَسَنَاتٍ، فَهِيَ لِهَذَا أَجْرٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ رَبَطَهَا بِفَنَاءٍ وَتَعَفُّفًا التَّمَّاسَ الْخَيْرِ فِيهَا، ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي بُطُونِهَا، وَلَا فِي ظُهُورِهَا كَانَتْ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ، وَمَنْ رَبَطَهَا فُخْرًا وَرِيَاءً وَنَوَاءً^(٢) عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ، كَانَ لَهُ وَزْرًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْحُمْرُ، قَالَ: لَمْ يُنْزَلِ اللَّهُ عَلَيَّ فِي الْحُمْرِ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَاذَةُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزَّلْزَلَةُ: ٨].

«الْجَلْحَاءُ»: الَّتِي لَا تَقْرَنَ لَهَا.

(١) «طَوَّلَ لَهَا»، أَي: شَدَّهَا فِي الْحَبْلِ، وَالطُّوْلُ وَالطَّيْلُ: بِكَسْرِ «الطَّاءِ»، وَفَتْحِ «الْوَاوِ» أَوْ «الْيَاءِ»، الْحَبْلُ الطَّوِيلُ يُشَدُّ أَحَدَ طَرَفَيْهِ فِي وَتْدٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَالطَّرْفُ الْأَخْرُ فِي يَدِ الْفَرَسِ؛ لِيُدَوَّرَ فِيهِ وَيَرَعَى وَلَا يَذْهَبَ لَوْجِهِ.

و«الْمَرْجُ»: الْأَرْضُ الْوَاسِعَةُ ذَاتُ نَبَاتٍ كَثِيرٍ.

«اسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ»، أَي: عَدَّتْ لِمَرْحِهَا وَنَسَّاطِهَا شَوْطًا، أَوْ شَوْطَيْنِ، لَا رَاكِبَ عَلَيْهَا.

انظُرِ: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٧٢)، وَ«إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (ج ٣ ص ٤٨٧ و ٤٨٨).

(٢) أَي: مُنَاوَأَةً وَمُعَادَاةً.

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٦٨٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٦٥٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ١٨٣)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٥٠٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٨ ص ٣٣٩)، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ٢ ص ١٠١٢ و ١٠١٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ الْمُخْتَلَفَةِ الْمَأْثُورَةِ» (ج ٢ ص ٢٦)، وَ(ج ٣ ص ٢٧٣). وَأُورِدَهُ الْمِزِيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٩ ص ٦٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٤ ص ٥١٦ و ٥٤٨).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ هِشَامُ بْنُ سَعْدِ الْمَدَنِيِّ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ هُوَ مُحْكِمَ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ حَدِيثُهُ مُخْتَلِطٌ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيِّ»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَكَانَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: «لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ»، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي الشَّوَاهِدِ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ - يَعْنِي: فِي نَفْسِهِ - لَهُ أَوْهَامٌ»^(١)، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الضُّعْفَاءِ وَالْمُتْرُوكِينَ» (ج ٣ ص ١٧٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «دِيْوَانِ الضُّعْفَاءِ» (ص ٤١٩).

(١) انظر: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ لِلْمِزِيِّ» (ج ٣٠ ص ٢٠٤)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حَبَّانَ (ج ٣ ص ٨٩)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ لِلذَّهَبِيِّ» (ج ٤ ص ٢٩٨)، وَ«الْمُغْنِيَّ فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ٢ ص ٧١٠)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ

قُلْتُ: فَهُوَ لَهُ أَوْهَامٌ وَيَغْلَطُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا تَفَرَّدَ، أَوْ وَافَقَ مِثْلَهُ، كـ «سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْخَدَثَانِيُّ» وَلَا سِيَّمَا إِذَا خَالَفَ الثَّقَاتِ، خَاصَّةً بِذِكْرِهِ زِيَادَةَ: (فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ)؛ فَإِنَّهُ خَالَفَ فِيهَا الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ.

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٦٨٢): وَحَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدْفِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ، إِلَى آخِرِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا)، وَلَمْ يَقُلْ: (مِنْهَا حَقَّهَا)، وَذَكَرَ فِيهِ: (لَا يَفْقَدُ مِنْهَا فَصِيلًا وَاحِدًا)، وَقَالَ: (يُكْوَى بِهَا جَنْبَاهُ وَجَبْهَتُهُ وَظَهْرُهُ).

قُلْتُ: وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٦ ص ٤٧٦): (وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «وَمَنْ حَقَّهَا حَلْبَهَا يَوْمَ وَرْدِهَا»، مِنْ قَوْلِ: أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَدْ رَوَاهُ أَبُو عُمَرَ^(١))

حَجَرٍ (ج ١١ ص ٣٩)، وَ«التَّقْرِيبَ» لَهُ (ص ٥٧٢)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٣ ص ١٧٤)، وَ«الضُّعْفَاءَ الْكَبِيرَ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٤ ص ٣٤١)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٣٤).

(١) أَبُو عُمَرَ، وَيُقَالُ: أَبُو عَمْرٍو الْغُدَانِيُّ، الْبَصْرِيُّ: «مَقْبُولٌ»، مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَوَهْمٌ مِنْ قَالَ: اسْمُهُ بَحْيَى بْنُ عُبَيْدٍ. وَحَدِيثُهُ: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»، فِي الرِّكَاتِ مُخْتَصَرًا: (١٦٦٠)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٤٠٣)، بِكَامِلِهِ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْهُ.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٢) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْهُ، فَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْجُزءَ.

الْعُدَانِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ فِيهِ: «قِيلَ: وَمَا حَقُّ الْإِبِلِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟»، قَالَ: يُعْطِي الْكَرِيمَةَ وَيَمْنَحُ الْغَزِيرَةَ^(١)، وَيَفْقَرُ الظَّهْرَ، وَيَطْرُقُ الْفَحْلَ، وَيَسْقِي اللَّبْنَ»، وَرَوَاهُ سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا»، وَلَمْ يَذْكُرْ: غَيْرَ الزَّكَاةِ). اهـ

فَوَهُم: هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ فِي أَلْفَاظِهِ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ، خَاصَّةً فِي ذِكْرِهِ، لِزِيَادَةِ: «حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»، فَهِيَ زِيَادَةٌ شَاذَةٌ، لَا تَصِحُّ.

قُلْتُ: وَتَعْرِيفُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ: مَا رَوَاهُ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ عَنْ مِثْلِهِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَلَا يَكُونُ شَاذًا، وَلَا مُعَلًّا^(٢)، وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَسْلَمْ مِنَ الشُّذُوزِ، وَالْعِلَّةُ الْخَفِيَّةُ، عَلَى أَنَّ هُنَاكَ أَدِلَّةٌ أُخْرَى تُؤَيِّدُ الْحُكْمَ بِشُدُوزِ زِيَادَةِ: (حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ)؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي ذِكْرُهَا.

قُلْتُ: وَيَرُدُّ النَّاقِدُ بِلَا شَكِّ الْحَدِيثِ إِذَا وَجَدَ مِنْ خِلَالِ خَبَرَتِهِ، أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ، وَلَوْ صَدَرَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ ثِقَةٍ؛ لِاحْتِمَالِ وَهْمِهِ، أَوْ تَخْلِيطِهِ، أَوْ تَلْقِينِهِ، أَوْ خَطِّئِهِ.

(١) الْغَزِيرَةُ: أَيُّ كَثِيرَةُ اللَّبَنِ، وَأَمَّا الْكَرِيمَةُ: فَهِيَ الَّتِي تَكُونُ عَزِيرَةً عَلَى صَاحِبِهَا، وَقَوْلُهُ: «يَفْقَرُ الظَّهْرَ»، أَيُّ: يُعِيرُهُ لِلرُّكُوبِ، وَ«يَطْرُقُ الْفَحْلَ»، أَيُّ: يُعِيرُهُ لِلضَّرْبِ.

(٢) انظُرْ: «نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكْرِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٢).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ١٠٦):
 (الْمُسْتَحِيلُ لَوْ صَدَرَ عَنِ الثَّقَاتِ رُدًّا، وَنُسِبَ إِلَيْهِمُ الْخَطَأُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ خَلْقٌ
 مِنَ الثَّقَاتِ فَأَخْبَرُوا أَنَّ الْجَمَلَ قَدْ دَخَلَ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ، لَمَا نَفَعْتَنَا ثِقَتُهُمْ، وَلَا أَثَرَتْ
 فِي خَبَرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْبَرُوا بِمُسْتَحِيلٍ، فَكُلُّ حَدِيثٍ رَأَيْتَهُ يُخَالِفُ الْمَعْقُولَ، أَوْ يُنَاقِضُ
 الْأُصُولَ^(١)، فَاعْلَمْ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ، فَلَا تَتَكَلَّفِ اعْتِبَارَهُ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ١٠٣): (وَاعْلَمْ
 أَنَّ الْحَدِيثَ الْمُنْكَرَ يَقْشَعِرُّ لَهُ جِلْدُ طَالِبِ الْعِلْمِ، وَقَلْبُهُ فِي الْغَالِبِ). اهـ.
 قُلْتُ: فَمِثْلُ هِشَامٍ، وَسُوَيْدٍ، وَحَفْصٍ، لَا يَحْتَمِلُونَ تَقَرُّدَهُمْ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ:
 (حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ، ثُمَّ يَرَى
 سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ)؛ لِأَنَّ الرُّوَاةَ الثَّقَاتِ أَخَذُوا هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ
 الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، فَلَا يُعْقَلُ حِفْظُ هَؤُلَاءِ وَحَدَهُمْ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ.
 * وَالْوَهْمُ مَعْنَاهُ: مَا أَخْطَأَ وَغَلَطَ فِيهِ الرَّاوي وَجَهَ الصَّوَابِ فِي لَفْظِ حَدِيثٍ،
 وَغَيْرِهِ^(٢).

وَالْوَهْمُ أَطْلَقَهُ النَّقَادُ: عَلَى خَلَلٍ أَصَابَ الرَّاوي فِي السَّنَدِ، أَوِ الْمَتْنِ، فَهُوَ خَلَلٌ
 فِي ضَبْطِ الرَّاوي لِلْحَدِيثِ.

(١) قُلْتُ: فَهَذَا الْحَدِيثُ يُخَالِفُ الْمَعْقُولَ، وَيُنَاقِضُ الْأُصُولَ، اللَّهُمَّ غَفْرًا.

(٢) وَأَنْظِرْ: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (ج ٥ ص ٢٠٥٤).

* وَالْمُقَرَّرُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ: إِذَا خَالَفَ الرَّايِ الْجَمَاعَةَ كَانَ حَدِيثُهُ ضَرْبًا مِنْ الْوَهْمِ، وَسُمِّيَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ بِالشَّاذِّ إِنْ كَانَ مِنْ ثِقَةٍ، وَبِالْمُنْكَرِ إِنْ كَانَ مِنْ ضَعِيفٍ.^(١)

قُلْتُ: وَهَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي الْأَلْفَاظِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدِ الْمَدَنِيِّ، مِنْ رِوَايَةِ: مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ الْمَدَنِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، كِلَاهُمَا: عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدِ الْمَدَنِيِّ.

* وَخَالَفَهُمَا: اللَّيْثُ بْنُ سَعْدِ الْمِصْرِيِّ، قَالَ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا، إِلَّا جُعِلَتْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَفَائِحٌ، ثُمَّ أُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، ثُمَّ كُوِيَ بِهَا جَبْهَتُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ بَيْنَ النَّاسِ، فَيُرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، وَمَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا، وَمِنْ حَقَّهَا حَلْبَهَا يَوْمَ وَرْدِهَا، إِلَّا أُتِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَنْقُذُ مِنْهَا فَصِيلًا وَاحِدًا، ثُمَّ بُطِحَ لَهَا بِقَاعِ قَرْقَرٍ، وَطِئَتْهُ بِأَخْفَافِهَا، وَعَضَّتْهُ بِأَفْوَاهِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ آخِرُهَا كَرَّ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ بَيْنَ النَّاسِ فَيُرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ، وَإِمَّا إِلَى نَارٍ، وَمَا مِنْ صَاحِبٍ بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا، إِلَّا أُتِيَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ بُطِحَ لَهَا بِقَاعِ قَرْقَرٍ، لَيْسَ فِيهَا عَضْبَاءٌ^(٢)، وَلَا عَقْصَاءٌ،

(١) انظر: «الموقظة في علم مصطلح الحديث» للذهبي (ص ٤٢ و ٧٧).

(٢) العَضْبَاءُ: مَكْسُورَةُ الْفَرْنِ، وَقِيلَ: مَشْقُوقَةُ الْأُذُنِ.

وَلَا جَلْحَاءُ، تَطَوُّهُ بِأُظْلَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ،
كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْلُهَا، كَرَّرَ عَلَيْهِ آخِرُهَا، حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى
جَنَّةٍ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٦٠٦)، وَابْنُ زَنْجَوَيْهِ فِي
«الْأَمْوَالِ» (ج ٢ ص ٧٨٢) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ،
كِلَاهُمَا: عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ، كَمَا فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٦٠٦): (هَذَا وَهَمٌّ وَهَمَّ
فِيهِ اللَّيْثُ، إِنَّمَا الصَّحِيحُ، كَمَا رَوَاهُ: مَالِكٌ، وَحَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، وَابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ^(١)، عَنْ
هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ). اهـ.

* فَاسْتَدَلَّ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ، أَنَّ الْخَطَأَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

وَأَنْظُرِ: «النُّهَاجَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٣ ص ٢٥١).

(١) هَذَا السِّيَاقُ: يُؤْهِمُ، أَنَّ مَالِكًا، وَحَفْصَ بْنَ مَيْسَرَةَ، وَابْنَ أَبِي فُدَيْكٍ، ثَلَاثَتُهُمْ: رَوَوْا الْحَدِيثَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ
سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

* فَالرَّأَوِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ: هُوَ ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ فَقَطَّ.

* وَأَمَّا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَحَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ؛ فَإِنَّهُمَا، يَرَوِيَانِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

قُلْتُ: وَالْوَهْمُ أَيْضًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدِ الْمَدَنِيِّ، فَمَرَّةً: يَرَوِيهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَمَرَّةً: يَرَوِيهِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ. * وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَضْبِطِ الْحَدِيثَ.

قُلْتُ: وَأَنْتَ تَرَى بِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ، لَا يَذْكُرُهَا، إِلَّا الَّذِي سَاءَ حِفْظُهُ بِسَبَبِ الإِخْتِلَاطِ وَغَيْرِهِ، مِمَّا يَتَبَيَّنُ شُدُودُهَا، وَإِلَّا لِمَاذَا الرُّوَاةُ الثَّقَاتُ الْأَثْبَاتُ لَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ الزِّيَادَةَ؟!.

قُلْتُ: ثُمَّ إِنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، لَا يَكْتُمُونَ حِينَ الطَّعْنِ فِي الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ إِسْنَادِهِ فَقَطُّ، بَلْ كَثِيرًا مَا يَنْظُرُونَ إِلَى مَتْنِهِ أَيْضًا فَإِذَا وَجَدُوهُ غَيْرَ مُتَلَائِمٍ مَعَ نُصُوصِ الشَّرِيعَةِ، أَوْ قَوَاعِدِهَا؛ لَمْ يَتَرَدَّدُوا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالشُّدُودِ، وَغَيْرِهِ.

قُلْتُ: وَالْوَهْمُ يَتَعَلَّقُ بِالْخَلَلِ فِي ضَبْطِ الرَّاويِ لِلْحَدِيثِ، وَالْحُقَاطُ قَدْ عُنُوا بِضَبْطِ مُتُونِ السُّنَّةِ نَفْسِهَا أَشَدَّ الإِعْتِنَاءِ، فَكَانُوا يَعْرِضُونَ مَا يُرِيهِمْ مِنْهَا مِنْ أَلْفَافٍ، أَوْ رَوَايَاتٍ، وَعَلَى مَا عَلِمُوا مِنْ قَوَاعِدِ شَرْعِيَّةٍ مُتَقَرَّرَةٍ، أَوْ نُصُوصٍ قَاطِعَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِذَا خَالَفتِ الأَلْفَافُ، أَوْ الرُّوَايَاتُ ذَلِكَ طَرْحُوهَا جَانِبًا، وَحَكَمُوا عَلَى رَاوِيهَا

بِالْوَهْمِ، وَلَمَعْرِفَةِ نَمَازِجٍ مِنْ ذَلِكَ يَكْفِي أَحَدَنَا مُطَالَعَةَ كُتُبِ الْعِلَلِ وَالرِّجَالِ، كُلُّ ذَلِكَ صِيَانَةٌ لِلسُّنَّةِ مِنْ أَنْ يَدْخُلَهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانٍ رحمته الله فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٢٧): عِنْدَمَا ذَكَرَ جِهَادَ الصَّحَابَةِ، وَنَقَدَهُمْ لِلْحَدِيثِ، وَقَبُولَهُ: (ثُمَّ أَخَذَ مَسْلَكَهُمْ - أَيِ: الصَّحَابَةِ - وَاسْتَنَّ لِسُنَّتِهِمْ، وَاهْتَدَى بِهَدْيِهِمْ، فِيمَا اسْتَنُوا مِنَ التَّيَقُّظِ فِي الرُّوَايَاتِ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ). اهـ.

* وَخَالَفَهُمْ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، فَرَوَاهُ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَاقْتَصَرَ، مِنْهُ عَلَى طَرَفٍ ذَكَرَ: «الْخَيْلُ».

عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (الْخَيْلُ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ^(٢))، فَأَمَّا الَّذِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ: فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَطَالَ بِهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ فِي طِيلِهَا^(٣)، ذَلِكَ مِنَ الْمَرْجِ^(٤) أَوْ الرُّوْضَةِ^(٥) كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٍ، وَلَوْ أَنَّهُ انْقَطَعَ

(١) وَمِنْ هُنَا نَشَأُ عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ لَهُ أُسُسُهُ، وَقَوَاعِدُهُ، وَرِجَالُهُ الَّذِينَ يُعْنُونَ بِتَّحْقِيقِ الثَّقَاتِ، وَيَبَيِّنُ الْوَهْمَ الْوَاقِعَ فِي رَوَايَاتِهِمْ؛ لِأَنَّ النَّاسَ عَادَةً يَتَلَقُّونَ أَحَادِيثَ هَؤُلَاءِ الثَّقَاتِ بِالْقَبُولِ، وَالتَّسْلِيمِ، وَظَهَرَتْ مِنْ خِلَالِ ذَلِكَ جَلَالَةُ الْمُشْتَغَلِ بِهَذَا الْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٢٠٢): (وَالثَّقَّةُ إِذَا حَدَّثَ بِالْخَطَا، فَيُحْمَلُ عَنْهُ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ أَنَّهُ خَطَا، يُعْمَلُ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ لِلْوُثُوقِ بِنَقْلِهِ، فَيَكُونُ سَبَبًا لِلْعَمَلِ بِمَا لَمْ يَقُلْهُ الشَّرْعُ). اهـ.
(٢) وَزْرٌ: ذَنْبٌ، وَإِثْمٌ.

(٣) طِيلُهَا: حَبْلُهَا الَّذِي تُرْبَطُ بِهِ، فَأَصَابَتْ؛ أَيِ: أَكَلَتْ وَشَرِبَتْ، وَمَشَتْ.

طِيلَهَا، فَاسْتَنْتَ^(٣) شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كَانَتْ آثَارُهَا^(٤)، وَأَرْوَاتُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ
بِنَهْرٍ، فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْقِيَ كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ، فَهِيَ لِذَلِكَ أَجْرٌ، وَرَجُلٌ
رَبَطَهَا تَغْنِيًا^(٥) وَتَعَفُّفًا ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظُهُورِهَا، فَهِيَ لِذَلِكَ سِتْرٌ،
وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِيَاءً وَنَوَاءً^(٦) لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزْرٌ، وَسُئِلَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحُمْرِ، فَقَالَ: مَا أَنْزَلَ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَادَةُ: ﴿فَمَنْ
يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزَّلْزَلَةُ: ٨].

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

* وَهَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ، وَلَيْسَ فِيهِ الزِّيَادَةُ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٢٣٧١)، وَ(٢٨٦٠)،
وَ(٣٦٤٦)، وَ(٤٩٦٢)، وَ(٤٩٦٣)، وَ(٧٣٥٦)، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١
ص ٥٧١ وَ ٥٧٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣١٢)، وَفِي «الْمُجْتَبَى»

(١) الْمَرْجُ: الْأَرْضُ الْوَأَسَعَةُ ذَاتُ نَبَاتٍ كَثِيرٍ تَمْرُجُ فِيهِ الدَّوَابُّ، أَيُّ: تُحَلِّي، تَسْرَحُ مُخْتَلِطَةً كَيْفَ شَاءَتْ.

(٢) الرُّوْضَةُ: الْمَوْضِعُ الَّذِي يَسْتَنْفَعُ فِيهِ الْمَاءُ.

(٣) اسْتَنْتَ: جَرَتْ بِنَسَاطٍ، شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ: شَوْطًا أَوْ شَوْطَيْنِ.

(٤) آثَارُهَا: يُرِيدُ الْأَرْضَ بِحَوَافِرِهَا.

(٥) أَيُّ: اسْتِغْنَاءٌ عَنِ النَّاسِ.

(٦) نَوَاءً: مُنَاوَأَةً، وَعَدَاوَةً.

انظُرْ: «النَّهَائِيَّةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٢ ص ٢٧٧ وَ ٤٦٣)، وَ(ج ٣ ص ١٤٥ وَ ٣٩١)، وَ(ج ٤

ص ٣١٥)، وَ(ج ٥ ص ١٢٣).

(ج ٦ ص ٢١٦)، وَالْبَزَّارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٣٤٥)، وَأَبُو مُضْعَبِ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٩٠١)، وَابْنُ الْبَجَرِيِّ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٦٤٣)، وَمُضْعَبُ الزُّبَيْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (١٧٦)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٦ ص ٢٤)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٧٨)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٢٦٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (١٠ ص ٥٢٧)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمَأْثُورَةِ» (ج ٢ ص ٢٦)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٣٣٧)، وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٢٩٨ و ٢٩٩)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْبُشْرَانِيَّاتِ» (١٠٧٠)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «الْأَرْبَعِينَ فِي الْحَثِّ عَلَى الْجِهَادِ» (٢٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ١٥)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٧ ص ١٣٦)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٣٥٣)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ٣ ص ١٦٣)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٥ ص ٤٠٦)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ» (ج ٢ ص ٢٩٠ و ٢٩١)، وَعَبْدُ الْمُؤْمِنِ الدِّمِياطِيُّ فِي «فَضْلِ الْخَيْلِ» (ص ٧٠)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٧٤ و ٧٥)، وَابْنُ الرَّسَّامِ فِي «الْأَرْبَعِينَ مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ عَنْ أَرْبَعِينَ مِنْ مَشَايخِ الْإِسْلَامِ» (ق/٩٧/ ط - الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى لِلْمَخْطُوطَاتِ، ط الثَّانِيَّةُ، الْمَجْمُوعَةُ الثَّلَاثَةُ، إِعْدَادُ أَهْلِ الْأَثَرِ بِمَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ، فِي سَنَةِ: ١٤٤٤ هـ)، وَالشَّحَامِيُّ فِي «الْعَوَالِي عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (١٣)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «الْحَدَاتِقِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٤٠٢) مِنْ طَرِيقِ الْفَعْنِيِّ، وَيَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، وَأَبِي مُضْعَبِ الزُّهْرِيِّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي أُوَيْسٍ، وَرَوْحَ بْنَ عَبَادَةَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ وَهْبٍ، وَمُضْعَبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ

الرُّبَيْرِيُّ، وَغَيْرِهِمْ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

* وَهَذَا اللَّفْظُ، هُوَ الْمَحْفُوظُ، مِنْ حَدِيثِ: مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، بِهَذَا الْإِخْتِصَارِ.

* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ،

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، سُئِلَ عَنْ

الْحُمْرِ: هَلْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ فِيهَا شَيْءٌ؟، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: (مَا أَنْزَلَ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ

الْفَاذَةُ الْجَامِعَةُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾

[الزَّلْزَلَةُ: ٨].

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٢٥٨).

وَقَالَ الْبَزَّازِيُّ: (وَهَذَا الْحَدِيثُ، قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي

صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

* وَرَوَاهُ سَهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَوَاهُ: ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ،

عَنْ زَيْدٍ).

وَخَالَفَهُ: سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ أَخْبَرَنَا: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ

عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، عَنِ الْحُمْرِ؟، فَقَالَ: لَمْ

يَأْتِ فِيهَا شَيْءٌ، إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْفَاذَةُ، الْجَامِعَةُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ

يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزَّلْزَلَةُ: ٨].

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٦ ص ٢٣١).

وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ سُفْيَانَ: إِلَّا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ».

* وَقَدْ أَخْطَأَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ.

فَمَرَّةً: يَرَوِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ.

وَمَرَّةً: يَرَوِيهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، بِدُونِ وَاسِطَةٍ.

فَادْخَلَ: بَيْنَهُ، وَبَيْنَ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ، فَرَادَ رَجُلًا، فِي الْإِسْنَادِ.

وَجَعَلَهُ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ.

* وَهَذَا الْحَدِيثُ: مَشْهُورٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

رَوَاهُ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَهَشَامُ بْنُ سَعْدٍ، وَحَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

* وَرَوَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ذِكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا لَمْ يُؤَدِّ الْمَرْءُ حَقَّ اللَّهِ، أَوْ الصَّدَقَةَ فِي إِبْلِهِ، بَطَحَ لَهَا بِصَعِيدِ قَرْقَرٍ، فَوَطَّئَتْهُ بِأَخْفَافِهَا، وَعَضَّتْهُ بِأَفْوَاهِهَا، إِذَا مَرَّ آخِرُهَا كَرَّ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، حَتَّى يَرَى مَصْدَرَهُ، إِمَّا مِنَ الْجَنَّةِ، وَإِمَّا مِنَ النَّارِ^(١)، وَالْبَقْرُ إِذَا لَمْ يُؤَدِّ حَقَّ اللَّهِ فِيهَا بَطَحَ لَهُ بِصَعِيدِ قَرْقَرٍ فَوَطَّئَتْهُ بِأَظْلَافِهَا،

(١) وَقَدْ اشْتَمَلَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى زِيَادَةٍ: «حَتَّى يَرَى مَصْدَرَهُ: إِمَّا مِنَ الْجَنَّةِ، وَإِمَّا مِنَ النَّارِ»، دُونَ زِيَادَةِ: «فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ».

وَهُوَ حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ أَيْضًا؛ لِلِاخْتِلَافِ فِيهِ.

وَنَطَحَتْهُ بِقُرُونِهَا، إِذَا مَرَّ عَلَيْهِ آخِرُهَا كَرَّ عَلَيْهِ أَوَّلُهَا، حَتَّى يَرَى مَصْدَرَهُ: إِمَّا مِنَ الْجَنَّةِ، وَإِمَّا مِنَ النَّارِ، وَالْغَنَمُ كَذَلِكَ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطْوُهُ بِأَطْلَافِهَا لَيْسَ فِيهَا عَقْصًا وَلَا جَمًّا، حَتَّى يَرَى مَصْدَرَهُ: إِمَّا مِنَ الْجَنَّةِ، وَإِمَّا مِنَ النَّارِ، وَالْخَيْلُ لِثَلَاثَةِ: أَجْرٌ، وَوِزْرٌ، وَسِتْرٌ، فَمَنْ اقْتَنَاهَا تَعَفُّفًا، وَتَعْنِيًّا كَانَتْ لَهُ سِتْرًا، وَمَنْ اقْتَنَاهَا عُدَّةً لِلْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ أَجْرًا، فَإِنْ طَوَّلَ لَهَا شَرْفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ أَجْرٌ، وَمَنْ اقْتَنَاهَا فَخْرًا، وَرِيَاءً، وَنَوَاءً عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَانَتْ لَهُ وَزْرًا، قَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحُمْرُ؟، قَالَ: لَمْ يَأْتِ فِي الْحُمْرِ شَيْءٌ، إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَاذَةُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزَّلْزَلَةُ: ٧ و٨].

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٦٨٣ و٦٨٤)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمَأْثُورَةِ» (ج ٣ ص ٢٧٣)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٦٣٨)، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (١٠٨٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٩٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٣ ص ٢١)، وَأَبُو

* وَهَذَا حَدِيثٌ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ الْمِصْرِيِّ، وَقَدْ أَخْطَأَ فِيهِ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَيْرٌ مُسْتَقِيمٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَضْبِطْهُ، وَخَالَفَ الثَّقَاتِ، وَذَكَرَ الزِّيَادَةَ بِلَفْظٍ: «مِنَ الْجَنَّةِ... مِنَ النَّارِ»، وَاللَّفْظُ الْآخَرُ: «إِلَى الْجَنَّةِ... إِلَى النَّارِ».

وَأَنْظُرْ: «الْعِلَلُ» لِلدَّارِقُطِيِّ (ج ١٠ ص ١٥٦).

عَوَانَةٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٨ ص ٣٤٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٦٩).

وَأُورِدَهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٤ ص ٥١٦)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٩ ص ٦٥).

قُلْتُ: وَهَذَا اللَّفْظُ، غَيْرٌ مَحْفُوظٌ أَيْضًا، مِنْ حَدِيثٍ: بِكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ. * وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ الْمِصْرِيِّ، وَهُوَ يُخْطِئُ وَبِهِمْ أَحْيَانًا، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «لَهُ مَنَاقِبٌ»، وَقَالَ مَرَّةً: «يَضْطَرُّ وَيُخْطِئُ».

* وَقَدْ أَشَارَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٣٢٣) إِلَى هَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَسُقْ لَفْظَهُ.

* وَقَدْ أَعْرَضَ عَنْ لَفْظِهِ لِشُدُودِهِ، وَمُرَادُهُ بِذَلِكَ، بِذِكْرِهِ لِلْعِقَابِ فَقَطْ، لِمَنْ تَرَكَ زَكَاةَ: «الْإِبِلِ»، وَ«الْبَقَرِ»، وَ«الْغَنَمِ»، دُونَ ذِكْرِ الزِّيَادَاتِ الشَّاذَّةِ، لِمُوَافَقَتِهِ هَذِهِ الرَّوَايَةَ، لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٦٠).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٣٢٤): «قَوْلُهُ: «رَوَاهُ بِكَيْرٍ»، يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، وَمُرَادُ الْبُخَارِيِّ بِذَلِكَ: مُوَافَقَةُ هَذِهِ الرَّوَايَةَ، لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي ذِكْرِ الْبَقَرِ». اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْإِسْنَادُ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ عِنْدَ الْحَافِظِ الدَّارِقُطِيِّ، حَيْثُ قَالَ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ١٥٦): (يُرْوَاهُ بِكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ،

فَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بِكَيْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

* وَخَالَفَهُ ابْنُ لَهَيْعَةَ، فَرَوَاهُ عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قِيلَ لِلدَّارِقُطْنِيِّ: أَيُّهُمَا أَقْوَى؟، قَالَ: عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: أَثْبَتُ.

* وَالْحَدِيثُ: مَحْفُوظٌ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْهُ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ رِوَايَةُ الثَّقَةِ هِيَ الصَّوَابُ دَائِمًا.

* فَلَيْسَ مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، حُجَّةً عَلَى مَنْ حَفِظَ.

* وَخَالَفَهُ: ابْنُ لَهَيْعَةَ، فَرَوَاهُ: عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٨ ص ٣٨٣)، وَالْحَطِيبُ فِي «الْمُتَمَّقِ وَالْمُقْتَرِقِ» (ج ٢ ص ١٢٠١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ ابْنُ لَهَيْعَةَ الْحَضْرَمِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ

بِهِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَعْرِيفِ أَهْلِ التَّقْدِيرِ» (ص ١٧٧): (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهَيْعَةَ

الْحَضْرَمِيُّ: اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَكَثُرَ عَنْهُ الْمَنَاكِبُ فِي رِوَايَاتِهِ).

(١) انظر: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤٧٥)، وَ«تَذَكِرَةُ الْحَفَاطِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٣٧)، وَ«الْمُعْنِي» فِي

الضَّعْفَاءِ لَهُ أَيْضًا (ج ١ ص ٣٥٢)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٣٧٣).

قَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٨ ص ٣٨٣): «لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، إِلَّا بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ لَهَيْعَةَ». فَهُوَ: لَيْسَ مَحْفُوظًا بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ١٥٦): (يُرْوَاهُ بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ.

وَاخْتَلَفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَخَالَفَهُ: ابْنُ لَهَيْعَةَ، فَرَوَاهُ عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قِيلَ لِلدَّارِقُطْنِيِّ: أَيُّهُمَا أَقْوَى؟، قَالَ: عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: أَثْبَتٌ.

* وَالْحَدِيثُ: مَحْفُوظٌ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْهُ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ). اهـ.

فَهُوَ: لَيْسَ مِنْ رِوَايَةِ: صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ.

* وَرَوَاهُ: سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صلوات الله عليه

قَالَ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ كَنْزٍ^(١) لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ، إِلَّا أَحْمِيَ عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُجْعَلُ صَفَائِحَ فَيُكْوَى بِهَا جَنْبَاهُ، وَجَبِينُهُ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ

(١) «مَا مِنْ صَاحِبٍ كَنْزٍ»: قَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ: الْكَنْزُ كُلُّ شَيْءٍ مَجْمُوعٌ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، سِوَاءَ كَانَ فِي بَطْنِ الْأَرْضِ، أَوْ عَلَى ظَهْرِهَا، زَادَ صَاحِبُ الْعَيْنِ وَغَيْرُهُ: وَكَانَ مَحْزُونًا.

خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، وَمَا مِنْ صَاحِبٍ إِلَّا لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا، إِلَّا بُطِحَ لَهَا بِقَاعِ قَرْقَرٍ، كَأَوْفَرِ مَا كَانَتْ، تَسْتَنُّ عَلَيْهِ، كُلَّمَا مَضَى عَلَيْهِ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، وَمَا مِنْ صَاحِبٍ غَنِمَ، لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا بُطِحَ لَهَا بِقَاعِ قَرْقَرٍ، كَأَوْفَرِ مَا كَانَتْ فَتَطْوُهُ بِأَظْلَانِهَا وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ وَلَا جَلْحَاءٌ، كُلَّمَا مَضَى عَلَيْهِ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ).

قَالَ سُهَيْلٌ: فَلَا أَذْرِي أَذَكَرَ الْبَقْرَ أَمْ لَا: (قَالُوا: فَالْحَيْلُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: الْحَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا - أَوْ قَالَ - الْحَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا^(١) - قَالَ سُهَيْلٌ: أَنَا أَشْكُ - الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، الْحَيْلُ ثَلَاثَةٌ: فَهِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَلِرَجُلٍ وَزْرٌ، فَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ: فَالرَّجُلُ يَتَّخِذُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيُعِدُّهَا لَهُ، فَلَا تُغَيَّبُ شَيْئًا فِي بَطُونِهَا إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرًا، وَلَوْ رَعَاهَا فِي مَرْجٍ، مَا أَكَلَتْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا أَجْرًا، وَلَوْ سَقَاهَا مِنْ نَهْرٍ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ قَطْرَةٍ تُغَيَّبُهَا فِي بَطُونِهَا أَجْرٌ، - حَتَّى ذَكَرَ الْأَجْرَ فِي أَبْوَالِهَا وَأَزْوَائِهَا - وَلَوْ اسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ، كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ تَخْطُوهَا أَجْرٌ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ سِتْرٌ: فَالرَّجُلُ يَتَّخِذُهَا تَكْرُمًا وَتَجَمُّلاً، وَلَا يَنْسَى حَقَّ ظُهُورِهَا،

(١) «الْحَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ»، يَعْنِي: أَنَّ الْخَيْرَ مُلَازِمٌ بِهَا، كَأَنَّهُ مَعْقُودٌ فِيهَا.

انظر: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٧٢ و ٧٣).

وَبُطُونَهَا فِي عُسْرِهَا وَيُسْرِهَا، وَأَمَّا الَّذِي عَلَيْهِ وَزْرٌ فَالَّذِي يَتَّخِذُهَا أَشْرًا وَبَطْرًا، وَبَدَخًا وَرِيَاءَ النَّاسِ^(١)، فَذَلِكَ الَّذِي هِيَ عَلَيْهِ وَزْرٌ، قَالُوا: فَالْحُمْرُ؟، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَادَّةُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزَّلْزَلَةُ: ٧ و ٨].

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

* وَهُوَ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٦٨٤ و ٦٨٣)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٦٥٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (١٦٣٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣١٢)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٦ ص ٢١٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «السُّنَنِ» (٢٧٨٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٠١ و ٢٦٢ و ٣٨٣ و ٤٢٣)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ١٨٢ و ١٨٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٨ ص ٣٥٥)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٤ ص ١٠ و ٣١)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٧)، وَفِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ١٤٥)، وَ(ج ٣ ص ٣٤٥)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٦ ص ١٧٩٠)، وَالْحَرَبِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ٥٥)، وَابْنُ حِبَّانَ

(١) «أَشْرًا وَبَطْرًا وَبَدَخًا»: قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْأَشْرُ: هُوَ الْمَرْحُ وَاللَّجَاجُ، وَأَمَّا الْبَطْرُ: فَالطُّغْيَانُ عِنْدَ الْحَقِّ، وَأَمَّا الْبَدَخُ: فَهُوَ بَمَعْنَى الْأَشْرِ وَالْبَطْرِ، وَقَالَ الرَّاعِبُ: الْأَشْرُ شِدَّةُ الْبَطْرِ، وَالْبَطْرُ: دَهَشٌ يَعْتَرِي الْإِنْسَانَ مِنْ سُوءِ احْتِمَالِ النِّعْمَةِ، وَقِلَّةِ الْقِيَامِ بِحَقِّهَا وَصَرَفِهَا إِلَى غَيْرِ وَجْهِهَا، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الْبَدَخُ: هُوَ الْفَخْرُ وَالتَّطَاوُلُ. انظُرْ: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٧٣ و ٧٤).

فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَايِمِ وَالْأَنْوَاعِ» (ج ٨ ص ٤٥)، وَ(ج ١٠ ص ٥٢٧)،
 وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٦٦ و ٦٧)، وَفِي «حَلِيَّةِ
 الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٨ ص ٢٦١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ١٤٧)، وَفِي
 «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٣ ص ١٧٧)، وَ(ج ٥ ص ٨)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (٩٢٤)،
 وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (١٠٨٢)، وَ(١٠٨٣)،
 وَالرَّامَهُرْمُزِيُّ فِي «أَمْثَالِ الْحَدِيثِ» (١٦)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١١
 ص ٤٣١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٦ ص ٥٢١)، وَالْوَاحِدِيُّ فِي «التَّفْسِيرِ
 الْوَسِيطِ» (ج ٢ ص ٤٩٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٦ ص ٤٣٤)، وَابْنُ زَنْجَوِيهِ
 فِي «الْأَمْوَالِ» (١٣٥٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٥١)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ»
 (ج ١٦ ص ٣٨ و ٤٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ الْمُخْتَلَفَةِ الْمَأْتُورَةِ عَنْ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (ج ٢ ص ٢٦)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ٢ ص ١٤٠)،
 وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٨١)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٧ ص ١٣٧)،
 وَفِي «الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ» (٣٠٤)، وَالْجُورْقَانِيُّ فِي «الْأَبَاطِيلِ وَالْمَنَاقِبِ» (ج ٢ ص ٩٠)
 مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ
 الْمُخْتَارِ، وَرَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ الدَّرَّاورِدِيِّ، وَوُهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ،
 وَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَمَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، وَعُثْمَانَ الْغَطَفَانِيَّ، وَأَبِي إِسْحَاقَ
 الْفَزَارِيَّ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.
 وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ: مُطَوَّلًا، وَبَعْضُهُمْ: مُخْتَصَرًا.

وَفِي رِوَايَةٍ وَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ: «مَا مِنْ صَاحِبِ كَنْزٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ، إِلَّا جِيءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبِكَنْزِهِ، فَيُحْمَى عَلَيْهِ صَفَائِحُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُكْوَى بِهَا جَبِينُهُ، وَجَنْبُهُ وَظَهْرُهُ».

هَكَذَا، بِذِكْرِ عُقُوبَةِ صَاحِبِ الْكَنْزِ، الَّذِي لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ فِي النَّارِ، عَلَى مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ، بِدُونِ ذِكْرِ الشُّجَاعِ الْأَفْرَعِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدِ الْأَزْدِيِّ: «مَا مِنْ رَجُلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ، إِلَّا جُعِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا مِنْ نَارٍ، فَيُكْوَى بِهَا جَبْهَتُهُ، وَجَبِينُهُ، وَظَهْرُهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ: حَتَّى يَقْضِيَ بَيْنَ النَّاسِ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «مَا مِنْ رَجُلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ، إِلَّا جُعِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، صَفَائِحٍ مِنْ نَارٍ، يُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ، وَجَبْهَتُهُ، وَظَهْرُهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ^(١): وَإِنْ كَانَتْ إِبْلًا، إِلَّا بَطَّحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا»، حَسِبْتُهُ قَالَ: «وَتَعَضُّهُ بِأَفْوَاهِهَا، يُرَدُّ أَوْلَاهَا عَلَى أَخْرَاقِهَا، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ، وَإِنْ كَانَتْ غَنَمًا مِثْلَ ذَلِكَ؛ إِلَّا أَنَّهَا تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطَوُّهُ بِأَظْلَافِهَا».

(١) هَكَذَا قَالَ: «ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ»، دُونَ قَوْلِهِ: «ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ».

* وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي ذِكْرِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى شِدْوِذِهَا.

وَفِي رِوَايَةٍ: حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ: «مَا مِنْ صَاحِبِ كَنْزٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهُ إِلَّا جَعَلَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَتُكْوَى بِهَا جَبْهَتُهُ، وَجَبِينُهُ، وَظَهْرُهُ». وَفِي رِوَايَةٍ: (مَا مِنْ صَاحِبِ كَنْزٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهُ، إِلَّا جُعِلَ صَفَائِحَ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ).
وَفِي رِوَايَةٍ: رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ بَدَلًا: «عَقْصَاءُ»، «عَضْبَاءُ»: «فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَظَهْرُهُ»، وَلَمْ يَذْكَرْ: «جَبِينُهُ».

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٦٨٣): وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيْعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ بَدَلًا: «عَقْصَاءُ»، «عَضْبَاءُ»، وَقَالَ: «فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَظَهْرُهُ» وَلَمْ يَذْكَرْ: «جَبِينُهُ».

وَفِي رِوَايَةٍ: مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ: «ثُمَّ يُكْوَى بِهَا جَبِينُهُ وَجَنْبُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ صَفِيحَةٌ أُحْمِيَتْ».

وَفِي رِوَايَةٍ: سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ: «مَا مِنْ صَاحِبِ كَنْزٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ إِلَّا يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبِكَنْزِهِ، عَلَى أَوْفَرِ مَا كَانَ، فَتُحْمَى عَلَيْهِ صَفَائِحُ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَى بِهَا جَبِينُهُ وَظَهْرُهُ».

* وَهَذِهِ أَلْفَاظٌ مُخْتَلِفَةٌ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرِّوَاةَ، لَمْ يَضْبُطُوا أَلْفَاظَ الْحَدِيثِ.

وَهُنَاكَ أَلْفَاظٌ أُخْرَى مُتَبَايِنَةٌ فِي الْحَدِيثِ.

* وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، وَهُوَ يَهُودِيٌّ، وَيُخْطِئُ فِي الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، إِلَّا إِذَا وَافَقَ الْحُفَاظَ الْأَثْبَاتَ، وَقَدْ خَالَفَهُمْ فِي أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ،

كَمَا سَبَقَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَيْضًا بِلَفْظٍ: (حَتَّى يَحْكَمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ).

* وَهُمْ: أَثْبَتَ مِنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، فِي ضَبْطِ الْأَحَادِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «نَقْدِهِ لِبَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» فِي كَلَامِهِ عَلَى حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ، فِي دَمِ الْحَيْضِ: (فَهَذَا شَكٌّ، مِنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَقَدْ سَاءَ حِفْظُهُ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، وَهُوَ صَدُوقٌ تَعَيَّرَ بِآخِرَةٍ، وَأَخْطَأَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَتَفَرَّدَ بِهَذَا اللَّفْظِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعَهْدَةَ عَلَيْهِ فِي رَفْعِهِ، بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ، وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَدِيثٌ، فِي حَدِيثِ، بِسَبَبِ سُوءِ حِفْظِهِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ تَعَيَّرَ حِفْظُهُ بِآخِرِهِ»، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ حَدِيثُهُ بِحُجَّةٍ»، وَقَالَ مَرَّةً: «صَوَيْلِحٌ، وَفِيهِ لِينٌ»، وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: «لَمْ يَزَلْ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ يَتَّقُونَ حَدِيثَ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «يُخْطِئُ»، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ»، وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: «صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّهُ أَصَابَهُ بَرَسَامٌ^(١) فِي آخِرِ عُمُرِهِ فَذَهَبَ بَعْضُ حَدِيثِهِ»،

(١) وَهُوَ وَفَّعٌ يَحْدُثُ فِي الدِّمَاغِ، مِنْ وَرَمٍ فِي الْحُمَيَّاتِ الْحَارَّةِ، وَيَذْهَبُ مِنْهُ عَقْلُ الْإِنْسَانِ.

انظر: «لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ١٢ ص ٤٦)، و«تَاَجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ (ج ٣١ ص ٢٧٥).

وَقَالَ الدَّرَاوَرْدِيُّ: «كَانَ أَصَابَتْ سُهَيْلًا عِلَّةٌ أَذْهَبَتْ بَعْضَ عَقْلِهِ، وَنَسِيَ بَعْضَ

حَدِيثِهِ»^(١).

قُلْتُ: فَمِثْلُهُ لَا يَحْتَمِلُ أَلْفَاظَ هَذَا الْحَدِيثِ، لَا سِيَّمَا، وَأَنَّ الثَّقَاتِ لَمْ يَذْكُرُوا

هَذِهِ الْأَلْفَاظَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قُلْتُ: وَلَمْ يُخْرِجِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، هَذَا الْحَدِيثَ، مِنْ رِوَايَةِ: سُهَيْلِ بْنِ أَبِي

صَالِحٍ، وَلَا خَرَّجَهُ مِنْ رِوَايَةِ أُخْرَى، بِهَذَا اللَّفْظِ مُطَوَّلًا.^(٢)

(١) انظر: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٢ ص ٢٢٣)، وَ«تَهْدِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٤ ص ٢٦٣)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٣٢٦)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٧ ص ٢٤٠)، وَ«التَّلْخِصَ الْحَبِيرَ» لَهُ أَيْضًا (ج ٤ ص ١٩٢)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٣٠)، وَ«الضُّعْفَاءَ الْكَبِيرَ» لِلْعَقْلِيِّ (ج ٢ ص ١٥٥)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٢٣٠)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٣٢٥)، وَ«الْكَاشِفَ» لَهُ (ج ١ ص ٣٢٧)، وَ«دِيَوَانَ الضُّعْفَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ص ١٨٠)، وَ«الْمُعْنَى فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ج ١ ص ٥١٤)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٦ ص ١٧٠)، وَ«تَهْدِيبَ تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٤ ص ٢١١)، وَ«تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٣ ص ٦٧٠)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٤ ص ١٠٤)، وَ«بَحْرَ الدَّمِ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي (ص ٧٠)، وَ«الْكَامِلَ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٥٢٢)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَانَ (ج ٦ ص ٤١٧)، وَ«التَّعْدِيلَ وَالتَّجْرِيحَ» لِلْبَاجِيِّ (ج ٣ ص ١١٥٠)، وَ«الْكَوَاكِبَ النَّيِّرَاتِ فِي مَعْرِفَةِ مَنْ اخْتَلَطَ مِنْ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ» لِابْنِ الْكَيْالِ (ص ٢٤١)، وَ«الْإِعْتِبَاتُ بِمَعْرِفَةِ مَنْ رُمِيَ بِالِاخْتِلَاطِ» لِلسُّبْطِيِّ (ص ٦٧)، وَ«الْمُخْتَلَطِينَ» لِلْعَلَّابِيِّ (ص ٥٠)، وَ«السُّنَنَ» لِأَبِي دَاوُدَ (٣٦١٠)، وَ«الْمَدْحَلُ إِلَى مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ» لِلْحَاكِمِ (ج ٢ ص ٦٩٧)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ (ج ٢ ص ٣١٦)، وَ«التَّارِيخَ» لِلدُّورِيِّ (ج ١ ص ٢٠٢).

(٢) وَأَنْظُرْ: «السُّؤَالَاتُ» لِلْسُّلَمِيِّ (ص ٧٤)، وَ«تَهْدِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٥ ص ٥٠٥).

* وَسُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، اخْتَلَفَ فِي الْمَثْنِ، وَلَمْ يَتَشَبَّثْ فِيهِ، يَعْنِي: لَمْ يَأْتِ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ الصَّحِيحِ، بَلِ اخْتَلَطَ فِيهِ، وَاضْطَرَبَ.

* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ رِوَايَةُ الثَّقَةِ، هِيَ الصَّوَابُ دَائِمًا، فَمَنْ وَهَمَ فِي رِوَايَتِهِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ بِالْقَرَائِنِ، فَهِيَ غَلَطٌ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهَا؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْقَرَائِنِ، وَالْأُصُولِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته الله فِي «الْمَوْقِفَةِ» (ص ٥٣)، فِي مَعْرَضِ كَلَامِهِ عَلَى اخْتِلَافِ الثَّقَاتِ فِي الْحَدِيثِ: (إِذَا اخْتَلَفَ جَمَاعَةٌ فِيهِ، وَأَتَوْهُ بِهِ عَلَى أَقْوَالٍ عِدَّةٍ، فَهَذَا يُؤْهِنُ الْحَدِيثَ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَاوِيَهُ، لَمْ يُتَقَنَّهُ). اهـ.

كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ سُهَيْلَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ، لَمْ يَضْبِطْ أَلْفَاظَ الْحَدِيثِ، فِي عُقُوبَةِ مَانِعِ الزَّكَاةِ، وَأَدْخَلَ حَدِيثًا، فِي حَدِيثِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قُلْتُ: فَرَوَاهُ سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِيهِ، مُطَوَّلًا: وَلَمْ يُتَقَنِ الْحَدِيثَ، لِإِتْقَانِ الثَّقَاتِ الْحَفَاطِ، فِي حِفْظِ الْحَدِيثِ، وَالْحِفَاطُ أَوْلَى مِنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، الَّذِي وَقَعَ لَهُ الشَّكُّ، فِيمَا رَوَاهُ مِنْ أَلْفَاظِ.

* وَالْقَوْلُ: قَوْلُ مَنْ أَثَبَتْ، وَلَمْ يَشْكُ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا شَكَّ فِي بَعْضِهِ، دُونَ مَنْ شَكَّ فِي الْحَدِيثِ، أَوْ شَكَّ فِي بَعْضِهِ.

* فَوَهُمَ فِي أَلْفَاظِهِ، سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ، وَقَدْ خَالَفَهُ مَنْ هُوَ أَثَبْتُ مِنْهُ فِي أَبِي صَالِحٍ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

* فَسُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، وَهَمَ فِي حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَدِيثٌ، فِي حَدِيثِ، حَيْثُ أَتَى فِيهِ بِمَا لَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ مِنَ الْحَفَاطِ الْأَثَبَاتِ.

وَالْحَاصِلُ: فَإِنَّ حَدِيثَ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ: هُوَ حَدِيثٌ شَاذٌ بِهَذَا السِّيَاقِ.
* وَأَصْلُهُ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» لِلْبُخَارِيِّ، بغيرِ هَذَا السِّيَاقِ، وَلَمْ تَأْتِ فِيهِ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى شُدُودِهَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.
قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ، وَالْحَدِيثُ يُفَسَّرُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُبَارَكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَصِحَّ لَكَ الْحَدِيثُ، فَاضْرِبْ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ).^(٢)
* أَيَّ قَارِنٍ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَأَلْفَاظِهِ بِعَيْنٍ فَاحِصَةٍ، وَنَظْرَةٍ نَاقِدَةٍ يَتَبَيَّنُ لَكَ الصَّحِيحُ مِنْهُ سَنَدًا، وَمَتْنًا.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ مِئَةِ وَجْهِ، مَا وَقَعْنَا عَلَى الصَّوَابِ).^(٣)

-
- (١) أَثَرٌ حَسَنٌ.
أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢١٢)، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.
(٢) أَثَرٌ حَسَنٌ.
أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٦)، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.
(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.
أَخْرَجَهُ ابْنُ جِبَّانٍ فِي «الْمَمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٣٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢١٢)، وَالْخَلِيلِيُّ فِي «الْإِرْسَادِ» (ج ٢ ص ٥٩٥)، وَاللَّفْظُ لِلْخَلِيلِيِّ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.
(٤) قُلْتُ: وَالْقَوْمُ يُفْتَوْنَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ طَرِيقِ شَرِيطٍ، أَوْ كِتَابٍ فَكَيْفَ يُصِيبُونَ الْحَقَّ؟!.

* وَلَا يُقَالُ أَيضًا: وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مِمَّنْ يَتَّقِي لَهُمُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ، مَا صَحَّ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ، فَيَدْخُلُهَا، فِي «جَامِعِهِ الصَّحِيحِ»، فَإِنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، يُخَالِفُ أحيانًا فِي اجْتِهَادِهِ لِأَيِّمَةِ الْحَدِيثِ، حَيْثُ ثَبَتَ الْجَرْحُ فِي بَعْضِ رِجَالِهِ، فَلَا يَصِحُّ حَدِيثُهُمْ إِذَا خَالَفُوا، الثَّقَاتِ الْحَفَاطَ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُدًا.

* إِذَا: إِذَا انْفَرَدَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته بِأَحَادِيثَ، قَدْ أَعْرَضَ عَنْهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته، فِي هَذِهِ الْحَالِ مُمَكِّنٌ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الضَّعْفُ، خَاصَّةً إِذَا نَقَدَهَا أَيْمَةٌ الْحَدِيثِ، وَقَدْ وُجِدَتْ أَحَادِيثُ فِي «الصَّحِيحِ» لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته، لَيْسَتْ بِالْيَسِيرَةِ، وَهِيَ مِنْ قِسْمِ الضَّعِيفِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٩): (وَلِهَذَا لَا يَتَّفِقَانِ عَلَى حَدِيثٍ، إِلَّا يَكُونُ صَحِيحًا لَا رَيْبَ فِيهِ، قَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى صِحَّتِهِ. ^(١)) * ثُمَّ يَنْفَرِدُ مُسْلِمٌ فِيهِ بِالْفَاطِ يُعْرَضُ عَنْهَا الْبُخَارِيُّ، وَيَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، إِنَّهَا ضَعِيفَةٌ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ الصَّوَابُ: مَعَ مَنْ ضَعَّفَهَا). اهـ.

وَعَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ رحمته قَالَ: (مَنْ حَدَّثَكَ وَهُوَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْخَطَا وَالصَّوَابِ فَلَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يُؤْخَذَ عَنْهُ). ^(٢)

(١) هَذَا فِي الْغَالِبِ.

(٢) أَنْتَرِ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٤).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ»
(ص ٨٦): (وَلِهَذَا كَانَ جُمْهُورٌ مَا أَنْكَرَ عَلَى الْبُخَارِيِّ مِمَّا صَحَّحَهُ، يَكُونُ قَوْلُهُ فِيهِ
رَاجِحًا عَلَى قَوْلِ مَنْ نَازَعَهُ.

* بِخِلَافِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ، فَإِنَّهُ نُوزِعَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ مِمَّا خَرَجَهَا، وَكَانَ
الصَّوَابُ: فِيهَا مَعَ مَنْ نَازَعَهُ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ»
(ص ٨٦): (وَلَا يَبْلُغُ تَصْحِيحُ مُسْلِمٍ، مَبْلَغَ تَصْحِيحِ الْبُخَارِيِّ.
* بَلْ كِتَابُ الْبُخَارِيِّ أَجَلُّ مَا صُنِّفَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَالْبُخَارِيُّ مِنْ أَعْرَفِ خَلْقِ
اللَّهِ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ، مَعَ فِقْهِهِ فِيهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ: أَنَّهُ لَمْ يَرِ أَحَدًا أَعْلَمَ بِالْعِلَلِ مِنْهُ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِنْهَاجِ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ١٢٠): (وَمِنْ أَخْصَرِ
مَا تَرَجَّحَ بِهِ اتِّفَاقُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ: «الْبُخَارِيَّ» أَجَلُّ مِنَ «مُسْلِمٍ»، وَأَعْلَمُ بِصِنَاعَةِ
الْحَدِيثِ مِنْهُ). اهـ.

* وَرَوَاهُ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَلَمْ يُؤَدِّ حَقَّهُ، جُعِلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
شُجَاعٌ أَقْرَعٌ، لِنَفْسِهِ زَيْبَتَانِ، يَتَّبَعُهُ حَتَّى يَضَعَ يَدَهُ فِيهِ، فَلَا يَزَالُ يَقْضِمُهَا حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ
الْخَلَائِقِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٣١٢)، وَفِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ١٤٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٧٩)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٦ ص ١٨).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ كَثِيرُ الْخَطَا، سَيِّءُ الْحِفْظِ^(١)، يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ فِي مُوَافَقَتِهِ لِرِوَايَةِ الْحُفَاطِ الْأَثْبَاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٣٢٠) عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ: (وَكَانَ ثِقَةً، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الْخَطَا فِي حَدِيثِهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ: (فِي حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عُليَّةَ: (سَيِّءُ الْحِفْظِ).^(٣)

(١) انظر: «تَهذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٣ ص ٤٧٧)، وَ«الْكَمَالَ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٦ ص ٤٨)، وَ«تَهذِيبَ التَّهذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٢٧١)، وَ«تَارِيخَ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ٢٥ ص ٢٢٤ و ٢٣٩).

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٥ ص ٢٢٤).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٧)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهذِيبِ التَّهذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٢).

(٣) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٦ ص ٣٤١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٣ ص ٤٧٨).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٣٤١): (مَحِلُّهُ عِنْدِي: مَحِلُّ الصَّدِّقِ، صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ الْحَافِظِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خِرَاشٍ: (فِي حَدِيثِهِ نُكْرَةٌ).^(١)

* وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ: (لَمْ يَكُنْ فِيهِ: إِلَّا سُوءُ الْحِفْظِ).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ: (فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ).^(٣)

وَلِدَلِكِ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٤٧١): (صَدُوقٌ: لَهُ أَوْهَامٌ).

* وَسُئِلَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ، فَقَالَ: (مُضْطَرَبٌ).^(٤)

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانَ الإِعْتِدَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٥): (صَدُوقٌ: يَهْمُ).

* وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيكِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ، مِثْلَ لَهُ

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٥ ص ٢٣٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٣).

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٥ ص ٢٣٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٣).

(٣) أَنْظَرُ: «السُّؤَالَاتِ لِلْبُرْقَانِيِّ» (٣٣٨).

(٤) أَنْظَرُ: «الْعِلَلِ، وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» رِوَايَةٌ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ (ج ٣ ص ٢٦).

يَوْمَ الْقِيَامَةِ سُجَاعٌ أَقْرَعٌ، لَهُ زَبَيْتَانِ، يَأْخُذُ بِلَهْزَمَتِهِ، يَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ. وَفِي رِوَايَةٍ: (بِفِيهِ زَبَيْتَانِ، يَثْبُ فِي وَجْهِهِ، فَيَقُولُ لَهُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَيَقُولُ: قَدْ كُنْتَ تَدَّخِرُنِي فِي الدُّنْيَا، فَيَتَّقِيهِ بِذِرَاعِهِ، فَيَلْقُمُهَا، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٨٠].

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبِزَارِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٦ ص ١٤٤)، وَابْنُ الْمُظَفَّرِ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٩).
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الْأُولَى: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيكَ النَّخَعِيِّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «وَإِذَا سَمِعْتَهُ يَتَكَلَّمُ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «يُعْرَبُ عَنْ أَبِيهِ»، وَقَالَ

ابْنُ جَبَانَ: «رُبَّمَا أَخْطَأَ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ، يُخْطِئُ»^(١).

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الضُّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ» (ج ٢ ص ٩٦).

الثَّانِيَةُ: شَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ، وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَا يُتَّقَنُ، وَيَعْلَطُ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «سَيِّءُ الْحِفْظِ

جِدًّا»، وَقَالَ الْجَوْزَجَانِيُّ: «شَرِيكَ، سَيِّءُ الْحِفْظِ، مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ، مَائِلٌ»، وَقَالَ

(١) انظر: «تَهذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٧ ص ٦٧٩)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٥٨٢)، وَ«الْكَامِلُ فِي

الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ١٩)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ جَبَانَ (ج ٨ ص ٣٧٥)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي

حَاتِمٍ (ج ٥ ص ٢٤٤)، وَ«تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١٦ ص ٢٥٥).

أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: «كَانَ كَثِيرَ الْخَطَا»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «شَرِيكٌ، وَقَدْ كَانَ لَهُ أَعَالِيطٌ»،
وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «إِنَّمَا أَتَى فِيهِ مِنْ سُوءِ حِفْظِهِ»^(١).

قَالَ الْحَافِظُ الْبَرَّارِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٦ ص ١٤٤): (وَهَذَا الْحَدِيثُ: لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ
عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، إِلَّا شَرِيكٌ، وَلَا شَرِيكٌ، إِلَّا ابْنُهُ).
* فَهُوَ: لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ.

* وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ، ثنا أَبِي، عَنِ جَدِّهِ، عَنِ
الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (لَا يَتْرُكُ رَجُلٌ
إِبْلًا، أَوْ غَنَمًا، أَوْ بَقْرًا، لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا إِلَّا بَطَحَ بِقَاعٍ قَرَقَرٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ جَاءَتْ أَعْظَمَ
مَا كَانَتْ وَأَسْمَنَهُ فَتَطَّوَّهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا كُلَّمَا ذَهَبَتْ آخِرُهَا عَادَتْ عَلَيْهِ
أَوْلَهَا حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَ النَّاسِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْبَشْرَانِيَّاتِ» (ج ١ ص ٢٥٣ و ٢٥٤).
وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ عَنْهُ.
* وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ: يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.

(١) وَأَنْظُرْ: «تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٥ ص ٦٦٢)، وَ«التَّقْرِيبُ» لَهُ (ص ٤٣٦)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ»
لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٤٦١)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٠ ص ٣٩٠)، وَ«أَحْوَالُ الرِّجَالِ» لِلْجَوْزْجَانِيِّ
(ص ٩٢)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٣٦٧)، وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٦
ص ٣٥٦).

أوردَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٩ ص ١٢٧)، وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ: جَرَحًا، وَلَا تَعْدِيلًا.

* وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ الْكُوفِيُّ، مَجْهُولٌ أَيْضًا.

وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ الْكُوفِيُّ.^(١)

قَالَ عَثْمَانُ الدَّارِمِيُّ: قُلْتُ، لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، فَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ الْكُوفِيُّ، مَا

حَالُهُ، قَالَ: (لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ، وَلَا بِأَبِيهِ).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٦ ص ٢٢٣٨): (وَهَذَا لَا

أَعْلَمُ يَرَوِيهِ، عَنِ الْأَعْمَشِ: بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرُ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، ابْنُهُ مُحَمَّدٌ،

وَلِابْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْأَعْمَشِ غَرَائِبُ، وَإِفْرَادَاتُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٥ ص ٨٥): (مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ

الْكُوفِيُّ: سَاقَ لَهُ ابْنُ عَدِيٍّ، حَدِيثًا، مُنْكَرًا).

* وَرَوَاهُ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمَزَ

الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: (تَأْتِي الْإِبِلُ^(٣) عَلَى صَاحِبِهَا،

(١) انظُر: «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٦ ص ٢٢٣٨)، وَ«تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١٢

ص ٩٦)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لَهُ (ج ٥ ص ٢٧٦)، وَ«التَّارِيخَ» لِلدَّارِمِيِّ (ص ٥٣).

(٢) أَنْرَّ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ص ٥٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٦ ص ٢٢٣٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) «تَأْتِي الْإِبِلُ»: الَّتِي كَانَ يَمْلِكُهَا فِي الدُّنْيَا، يَخْلُقُهَا اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ^(١)، إِذَا هُوَ لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا، تَطَوُّهُ^(٢) بِأَخْفَافِهَا^(٣)، وَتَأْتِي الْغَنَمَ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، إِذَا لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا، تَطَوُّهُ بِأَظْلَافِهَا^(٤)، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَقَالَ: وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ^(٥).

قَالَ: (وَلَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِشَاةٍ^(٦) يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ لَهَا يُعَارُ^(٧))، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ بَلَّغْتُ، وَلَا يَأْتِي بَعِيرٍ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ لَهُ رُعَاءٌ^(٨))، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، قَدْ بَلَّغْتُ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

(١) «عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ»: فِي الدُّنْيَا مِنَ الْقُوَّةِ وَالسَّمَنِ.

(٢) «تَطَوُّهُ»: تَدْوِسُهُ وَتَعْلُوهُ.

(٣) «بِأَخْفَافِهَا»: جَمْعُ حُفٍّ، وَهُوَ لِلْإِبِلِ كَالْقَدَمِ مِنَ الْإِنْسَانِ.

(٤) «بِأَظْلَافِهَا»: جَمْعُ ظِلْفٍ، وَهُوَ مِنَ الْغَنَمِ كَالْحُفِّ مِنَ الْبَعِيرِ.

(٥) «أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ»: عِنْدَ وُرُودِهَا لِتَشْرَبَ، وَيُعْطَى مِنْ لَبَنِهَا مَنْ حَضَرَ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَمَنْ لَيْسَ لَدَيْهِمْ لَبَنٌ.

انظر: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠).

(٦) «بِشَاةٍ»: وَاحِدَةُ الْغَنَمِ، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى.

(٧) «يُعَارُ»: هُوَ صَوْتُ الْغَنَمِ.

(٨) «رُعَاءٌ»: صَوْتُ الْإِبِلِ.

انظر: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٢٦٩).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٤٠٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٤)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ٢٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (ج ٤ ص ٢٦٩)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١٥١).
وَأُورِدَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٩ ص ٥٦٦).

قُلْتُ: وَهَذَا اللَّفْظُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، أَيْضًا، هُوَ الْمَحْفُوظُ، مُخْتَصَرًا.

* وَرَوَاهُ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: (يَكُونُ كَنْزٌ أَحَدِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ^(١)). وَفِي رِوَايَةٍ: (يَكُونُ كَنْزٌ أَحَدِهِمْ شُجَاعًا أَقْرَعَ يَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ، وَيَطْلُبُهُ: أَنَا كَنْزُكَ، وَلَا يَزَالُ اللَّهُ بِهِ حَتَّى يُلْقِمَهُ أَصَابِعَهُ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٤٦٥٩)، وَأَبُو حَفْصٍ الْبُجَيْرِيُّ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١ ص ١٩٦).

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٤)، وَ(ج ١٠ ص ١١٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٥٣٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (ج ٤ ص ٢٦٧)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١١ ص ٢٠٦) مِنْ طَرِيقِ زُرْقَاءَ بْنِ عُمَرَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (يَكُونُ كَنْزٌ أَحَدِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

(١) الْحَيَّةُ الْمَعْرُوفَةُ.

شُجَاعًا أَقْرَعٌ، يَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يَطْلُبُهُ، حَتَّى يُلْقِمَهُ أَصَابِعَهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (أَنَا كَنْزُكَ، فَلَا يَزَالُ بِهِ حَتَّى يُلْقِمَهُ إِصْبَعَهُ).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ فِي «الْجَامِعِ فِي الْأَحْكَامِ» (ص ١١٧) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لَهِيْعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (يَتَّبِعُ أَحَدَكُمْ كَنْزُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ شُجَاعٌ أَقْرَعٌ، فَلَا يَزَالُ يَفِرُّ مِنْهُ، حَتَّى يُلْقِمَهُ أَصْبَعَهُ، فَيَجْعَلُهَا فِي فِيهِ).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

* وَرَوَاهُ حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ، جَمِيعُهُمْ: عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (تَأْتِي الْإِبِلُ الَّتِي لَمْ تُعْطَ الْحَقَّ مِنْهَا، تَطَّأُ صَاحِبَهَا بِأَخْفَافِهَا، وَتَأْتِي الْبُقَرَّ وَالْغَنَمُ تَطَّأُ صَاحِبَهَا بِأَطْلَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَيَأْتِي الْكَنْزُ شُجَاعًا أَقْرَعًا فَيَلْقَى صَاحِبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُهُ فَيَفِرُّ، فَيَقُولُ: مَا لِي وَلكَ، فَيَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ، أَنَا كَنْزُكَ، فَيَتَّقِيهِ بِيَدِهِ فَيَلْقِمُهَا).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٨٦)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٦٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاوِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (ج ٨ ص ٤٧).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأوردَهُ الْمِزِّي فِي «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (١٤٠٤١).

قُلْتُ: وَهَذَا اللَّفْظُ هُوَ الْمَحْفُوظُ أَيْضًا، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مُخْتَصَرًا.

* وَرَوَاهُ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: (يَكُونُ كَنْزٌ أَحَدِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعٌ، يَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ، فَيَطْلُبُهُ، وَيَقُولُ:

أَنَا كَنْزُكَ، قَالَ: وَاللَّهِ لَنْ يَزَالَ يَطْلُبُهُ، حَتَّى يَسْطُرَ يَدَهُ فَيُلْقِمَهَا فَاهُ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٦٩٥٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ

(ج ٢ ص ٣١٦)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ٤٧٩).

* وَهُوَ فِي «الصَّحِيفَةِ»، لَهُمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ (ص ٧٢).

* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (يَأْتِي كَنْزٌ أَحَدِكُمْ شُجَاعًا أَقْرَعٌ يَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ، وَيَطْلُبُهُ فَيَقُولُ: أَنَا

كَنْزُكَ، فَلَا يَزَالَ بِهِ حَتَّى يُلْقِمَهُ إِضْبَعَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ فِي «الْحُجْرِيَّاتِ» (١٥٨).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ اللَّيْثِيُّ، لَهُ أَوْهَامٌ فِي

الْحَدِيثِ، وَيُخْطِئُ وَيُخَالِفُ^(١)، وَهَذِهِ مِنْهَا.

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٨٤)، وَ«تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لَهُ (ج ١٢ ص ١٧٤).

* فَإِنَّهُ أَسْنَدُهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَدْ نُسِبَ هُنَا فِي السَّنَدِ، إِلَى أَبِي

سَلَمَةَ.

وَالْحَدِيثُ: مَعْرُوفٌ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَخْطَأَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو،

وَأَسْنَدُهُ إِلَى أَبِي سَلَمَةَ.

* فَهَذَا السَّنَدُ، غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

فَعَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ رحمته الله قَالَ: (مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: رَجُلٌ صَالِحٌ،

لَيْسَ بِأَحْفَظِ النَّاسِ لِلْحَدِيثِ).^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧ ص ٣٧٧): (يُخْطِئُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٥٣٠): (كَانَ كَثِيرَ

الْحَدِيثِ، يُسْتَضَعَفُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْجُوزْجَانِيُّ فِي «الشَّجَرَةِ فِي أَحْوَالِ الرَّجَالِ» (ص ٢٤٣): (لَيْسَ

بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ).

* وَرَوَاهُ يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (مَنْ مَاتَ وَعِنْدَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ، مُثَّلَ لَهُ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَفْرَعًا، لَهُ زَيْبَتَانِ، يَطْلُبُهُ حَتَّى يَدْرِكَهُ، أَوْ قَالَ: يُمَكِّنُهُ، يَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ).

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٧ ص ٤٥٥ و ٤٥٦).

وَأَسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْدِيبِ التَّهْدِيبِ» (ج ١٢ ص ١٧٥).

حَدِيثٌ وَاهٍ

أَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (٢٨٣٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ؛ فِيهِ يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيُّ، وَهُوَ يَضَعُ الْحَدِيثَ. ^(١)

* وَرَوَاهُ عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيُّ، عَنْ خِلَاسِ بْنِ عَمْرِو الْهَجْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا مِنْ نَجْدَتِهَا وَرِسْلِهَا، إِلَّا جِيَءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ، فَيُنطَحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَحْبَطُهُ بِقَوَائِمِهَا، وَتَطْوُهُ عِقَافُهَا كُلَّمَا تَصَرَّمَ آخِرُهَا رُدَّ أَوْلَاهَا حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْخَلَائِقِ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ، وَمَا مِنْ صَاحِبٍ غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا مِنْ نَجْدَتِهَا وَرِسْلِهَا، إِلَّا جِيَءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ، وَأَكْثَرَ مَا كَانَتْ، فَيُنطَحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطْوُهُ بِأُظْلَافِهَا كُلَّمَا تَصَرَّمَ آخِرُهَا كَرَّ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْخَلَائِقِ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ، وَمَا مِنْ صَاحِبٍ غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا مِنْ نَجْدَتِهَا وَرِسْلِهَا، إِلَّا جِيَءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ، وَأَكْثَرَ مَا كَانَتْ، فَيُنطَحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ فَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطْوُهُ بِأُظْلَافِهَا كُلَّمَا تَصَرَّمَ آخِرُهَا كَرَّ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْخَلَائِقِ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ). أَوْ: (سَبِيلَهُ).

قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: «لَا أُدْرِي بِالرَّفْعِ أَوْ بِالنَّصْبِ».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٩٠)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ

مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (٢٣٢١).

(١) انظر: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ لِلذَّهَبِيِّ» (ج ٤ ص ٤٥٥)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٤٤٧).

وَأُورِدَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٤ ص ٤٧٦).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ خِلَاسٌ بِنِ عَمْرِو الْهَجْرِيِّ، وَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. ^(١)

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «لَمْ يَسْمَعْ خِلَاسٌ، مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شَيْئًا». ^(٢)

* وَخِلَاسٌ بِنِ عَمْرِو: يَدْخُلُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَبُو رَافِعِ الصَّائِغِ»، فَهُوَ: يُرْسِلُ. ^(٣)

* وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي عُمَرَ الْغُدَانِيِّ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ مَرَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، فَقِيلَ: هَذَا مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ مَا لَا،

فَدَعَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، لِي مِائَةٌ حُمْرًا أَوْ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْغَنَمِ،

فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِيَّاكَ وَأَخْفَافَ الْإِبِلِ، وَإِيَّاكَ وَإِظْلَافَ الْغَنَمِ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم

يَقُولُ: (مَا مِنْ رَجُلٍ يَكُونُ لَهُ إِبِلٌ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا فِي نَجْدَتِهَا وَرِسْلِهَا - وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

صلى الله عليه وسلم: «وَنَجْدَتُهَا وَرِسْلُهَا عُسْرُهَا وَيُسْرُهَا» - إِلَّا بَرَزَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقِرَ، فَجَاءَتْهُ كَأَغْذٍ مَا

يَكُونُ وَأَشَدَّهُ، مَا أَسْمَنَهُ - أَوْ أَعْظَمَهُ، شَكَّ شُعْبَةُ - فَتَطَّوَّهُ بِأَخْفَافِهَا، كُلَّمَا جَارَتْ عَلَيْهِ

(١) انظر: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٣ ص ٢٢٧)، وَ«جَامِعُ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَّائِيِّ (ص ١٧٥)، وَ«تُحْفَةُ

التَّحْصِيلِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٩٦)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٥٥٨)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ

(ج ١ ص ٦٥٨).

(٢) انظر: «السُّؤَالَاتِ» لِلْأَجْرِيِّ (ص ٣٤٦).

(٣) انظر: «المُسْنَدُ الصَّحِيحُ» لِمُسْلِمٍ (ص ١٨٦)، وَ«السُّنَنُ» لِلنَّسَائِيِّ (ج ١ ص ١٧٧)، وَ«السُّنَنُ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ

(ج ١ ص ٦٥ و ٣٨٢)، وَ«الصَّحِيحُ» لِابْنِ خُزَيْمَةَ (ج ٣ ص ٢٥).

أُخْرَاهَا أُعِيدَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ، وَمَا مِنْ عَبْدٍ يَكُونُ لَهُ غَنَمٌ، لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا فِي نَجْدَتِهَا وَرِسْلِهَا - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَنَجْدَتُهَا وَرِسْلُهَا، عُسْرُهَا وَيُسْرُهَا» - إِلَّا بَرَزَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ كَأَعْدَدِّ مَا يَكُونُ وَأَشَدَّهُ وَأَسْمَنِهِ - وَأَعْظَمِهِ، شَكَّ شُعْبَةً - فَتَطَّوَّهُ بِأَطْلَافِهَا، وَتَنْطَحُّهُ بِقُرُونِهَا، كُلَّمَا جَازَتْ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا أُعِيدَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى اللَّهُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَرَى سَبِيلَهُ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ لَهُ بَقْرٌ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا فِي نَجْدَتِهَا وَرِسْلِهَا - وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَنَجْدَتُهَا وَرِسْلُهَا، عُسْرُهَا وَيُسْرُهَا» - إِلَّا بَرَزَ لَهُ بِقَاعٍ قَرَقَرٍ كَأَعْدَدِّ مَا يَكُونُ، وَأَشَدَّهُ وَأَسْمَنِهِ - أَوْ أَعْظَمِهِ، شَكَّ شُعْبَةً - فَتَطَّوَّهُ بِأَطْلَافِهَا، وَتَنْطَحُّهُ بِقُرُونِهَا، كُلَّمَا جَازَتْ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا أُعِيدَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ. فَقَالَ لَهُ الْعَامِرِيُّ: وَمَا حَقُّ الْإِبِلِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟، قَالَ: تُعْطَى الْكَرِيمَةَ، وَتَمْنَحُ الْعَزِيزَةَ، وَتَقْفَرُ الظَّهْرَ، وَتُطْرَقُ الْفَحْلَ، وَتَسْقِي اللَّبْنَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٦٦٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٨٩ و ٤٩٠)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٤٠٣)، وَ(ج ٢ ص ٢٧١)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (٢٣٢٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ١٨٣)، وَالْأَزْهَرِيُّ فِي «تَهْدِيبِ اللُّغَةِ» (ج ١٠ ص ٣٥٢)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٧ ص ٥٦)، وَالْمِزِيُّ فِي «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٣٤ ص ١١٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ أَبُو عُمَرَ الْغُدَانِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، لَمْ يَرَوْ عَنْهُ سِوَى قَتَادَةَ، وَلَيْسَ لَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ^(١)، وَقَدْ رَوَى مُنْكَرًا.
وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٥٦٩) عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٤٣): «لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ شُعْبَةَ».

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ».
* وَلَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ؛ لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ؛ فَإِنَّ أَبَا عُمَرَ الْغُدَانِيَّ، فِيهِ جَهَالَةٌ، لَمْ يَرَوْ عَنْهُ إِلَّا قَتَادَةَ.^(٢)

وَأُورِدَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ١٠ ص ٥٠٠)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٦ ص ٢٤٧).

* وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَهَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، وَسُلَيْمَانُ بْنُ طَرْحَانَ التَّمِيمِيُّ، جَمِيعُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي عُمَرَ الْغُدَانِيَّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ إِبِلٌ، لَا يُعْطِي حَقَّهَا فِي نَجْدَتِهَا وَرِسْلِهَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا نَجْدَتُهَا وَرِسْلُهَا؟ قَالَ: فِي عُسْرِهَا وَيُسْرِهَا، فَإِنَّهَا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَعْدَدِّ مَا كَانَتْ وَأَسْمَنِه وَأَشْرَه يُبْطَحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ فَتَطْوُهُ بِأَخْفَافِهَا، إِذَا جَاءَتْ أُخْرَاهَا

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١٥ ص ٤٦٧)، و«صحيح سنن أبي داود» للشيخ الألباني (ج ٥ ص ٣٥٨).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١٥ ص ٤٦٧).

أُعِيدَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فَيْرَى سَبِيلَهُ، وَأَيَّمَا رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ بَقْرٌ لَا يُعْطَى حَقَّهَا فِي نَجْدَتِهَا وَرِسْلِهَا، فَإِنَّهَا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَغَدًّا مَا كَانَتْ وَأَسْمَنَهُ وَأَشْرَهُ يُبَطِّحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ فَتَنْطَحُهُ كُلُّ ذَاتِ قَرْنٍ بِقَرْنِهَا، وَتَطْوُهُ كُلُّ ذَاتِ ظِلْفٍ بِظِلْفِهَا، إِذَا جَاوَزَتْهُ أُخْرَاهَا أُعِيدَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فَيْرَى سَبِيلَهُ، وَأَيَّمَا رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ لَا يُعْطَى حَقَّهَا فِي نَجْدَتِهَا وَرِسْلِهَا، فَإِنَّهَا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَغَدِّ مَا كَانَتْ وَأَكْثَرِهِ وَأَسْمَنِهِ وَأَشْرَهُ ثُمَّ يُبَطِّحُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ فَتَطْوُهُ كُلُّ ذَاتِ ظِلْفٍ بِظِلْفِهَا وَتَنْطَحُهُ كُلُّ ذَاتِ قَرْنٍ بِقَرْنِهَا لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ وَلَا عَضْبَاءٌ، إِذَا جَاوَزَتْهُ أُخْرَاهَا أُعِيدَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فَيْرَى سَبِيلَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٩)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٨٣ و ٤٨٩)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٧ ص ٥٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ١٨٥)، وَالْخَطَّابِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ٣٢٤)، وَالْمُخَلِّصُ فِي «الْمُخَلِّصَاتِ» (٢٥٦٦).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ: فِيهِ أَبُو عُمَرَ الْغَدَانِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ^(١)، وَلَمْ يَسْتَقِمْ فِي حَدِيثِهِ هَذَا، وَلَا يَحْتَمِلُ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ اضْطَرَبَ فِي سَنَدِهِ، وَمَتْنِهِ، فَأَتَى بِالْمُنْكَرِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٥ ص ٣٥٨): (رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ، غَيْرِ الْغَدَانِيِّ؛ فَإِنَّهُ مَجْهُولٌ، لَمْ يُوَثِّقْهُ غَيْرُ ابْنِ حِبَّانَ).

* فَلَمْ يَضْبِطِ الْحَدِيثَ، وَأَتَى بِمَا لَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

* فَرَوَايَةٌ: أَبِي عُمَرَ الْغَدَانِيِّ، الْمَوْقُوفَةُ، فِي تَفْسِيرِ حَقِّ الْإِبْلِ، فَجَاءَ فِيهَا تَفْصِيلٌ،

لَمْ يَرِدْ فِي الْمَرْفُوعِ، وَإِنَّمَا الَّذِي جَاءَ فِي الْمَرْفُوعِ، الْحَلْبُ يَوْمَ الْوَرْدِ حَسْبُ.

* وَهَذَا: مُدْرَجٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْعَهْدَةُ عَلَى الْغَدَانِيِّ هَذَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٥٠٨): (وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ

قَوْلُهُ: «وَمِنْ حَقِّهَا حَلْبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا»، مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَدْ رَوَاهُ أَبُو عُمَرَ الْغَدَانِيُّ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ فِيهِ: «قِيلَ: وَمَا حَقُّ الْإِبْلِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟»، قَالَ: يُعْطَى الْكَرِيمَةَ،

وَيَمْنَحُ الْغَزِيرَةَ، وَيَفْقَرُ الظَّهْرَ، وَيَطْرُقُ الْفَحْلَ، وَيَسْقِي اللَّبْنَ».

* وَرَوَاهُ سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «مَا

مِنْ صَاحِبِ إِبْلِ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا»، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ الزَّكَاةِ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا التَّخْلِيطُ مِنْ أَبِي عُمَرَ الْغَدَانِيِّ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِثِقَةٍ.

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١٥ ص ٤٦٧)، و«صحيح سنن أبي داود» للشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٥

قَالَ الشَّيْخُ الألبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٥ ص ٣٥٨): (الزِّيَادَةُ: مَوْقُوفَةٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ).

* وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ أَخْرَجَهَا: أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٩٤) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي عُمَرَ الغُدَانِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، نَحْوَ هَذِهِ القِصَّةِ، فَقَالَ لَهُ^(١) -يَعْنِي لِأَبِي هُرَيْرَةَ-: (فَمَا حَقُّ الإِبْلِ؟)، قَالَ: تُعْطِي الكَرِيمَةَ، وَتَمْنَحُ العَزِيزَةَ، وَتُقْفِرُ الظَّهْرَ، وَتُطْرِقُ الفَحْلَ، وَتَسْقِي اللَّبْنَ).

* وَقَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي آخِرِ الحَدِيثِ: أَخْرَجَهُ أَيضًا: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (٢٢٢٣٩) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قُلْتُ، لِأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: (مَا حَقُّ الإِبْلِ؟)، قَالَ: أَنْ تَمْنَحَ العَزِيزَةَ، وَأَنْ تُعْطِيَ الكَرِيمَةَ، وَتُطْرِقَ الفَحْلَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ العَجَلِيُّ، وَهُوَ يَهُمُّ، وَيُخَالِفُ^(٢)، فَقَدْ أَخْطَأَ فِي هَذَا الإِسْنَادِ، بِذِكْرِهِ: «عَلْقَمَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ».

(١) يَعْنِي: العَامِرِيُّ، الَّذِي ذَكَرَ فِي الحَدِيثِ، وَسَأَلَ عَنْ حَقِّ الإِبْلِ، فَبَيَّنَهُ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٢) انظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٦٨٧)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٩ ص ٢٧٠)، وَ«الجَّرْحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ١١)، وَ«تَارِيخَ بَغْدَادَ» لِلخَطِيبِ (ج ١٤ ص ١٨٨ و ١٩٠)، وَ«العِلَالَ وَمَعْرِفَةَ الرَّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ١ ص ٣٨٠)، وَ«إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الكَمَالِ» لِلمُعْطَايِ (ج ٩ ص ٢٥٨).

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ، كَمَا فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٧ ص ١١) عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ: (كَانَ صَدُوقًا، وَرُبَّمَا وَهَمَ فِي حَدِيثِهِ، وَرُبَّمَا دَلَّسَ).

وَقَالَ ابْنُ خِرَاشٍ: (كَانَ صَدُوقًا، وَفِي حَدِيثِهِ نُكْرَةٌ).^(١)

* وَالْحَدِيثُ: مَعْرُوفٌ عَنْ أَبِي الْغَدَانِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ

عَنْ أَبِي عَمْرِو الغَدَانِيِّ بِهِ.

فَهُوَ: بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

* وَعَلْقَمَةُ بْنُ بَجَالَةَ بْنِ الزُّبْرَقَانَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَمْ يَرَوْ

عَنْهُ سِوَى: عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ: «لَا يُعْرَفُ»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ:

«مَقْبُولٌ»^(٢)، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٢١٠)، عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ،

فَلَا يُحْتَجُّ بِتَوْثِيقِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «مَشَاهِدِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ» (ص ١٢٤) عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ

بَجَالَةَ: (مِمَّنْ صَحِبَ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَكَانَ ثَبْتًا).

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٤ ص ١٩٠).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَنْظَرُ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ١٠٨)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٤٧١)، وَ«تَقْرِيْبِ

التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٦٨٨)، وَ«تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٩ ص ٢٩٧)، وَ«الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ

(ج ٦ ص ٤٠٥).

* وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّعْدِيلَ، لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَابْنُ حِبَّانَ يَتَوَسَّعُ أَحْيَانًا فِي الشَّأْنِ عَلَى رَجُلٍ، وَهُوَ لَيْسَ بِذَلِكَ.

* وَرَوَاهُ عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الِيمَامِيُّ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ بَجَالَةَ قَالَ: سَمِعْتُ، أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ... فَذَكَرَهُ: «عُقُوبَةُ مَانِعِ حَقِّ الْإِبْلِ وَوَبَرِهَا»، وَ«عُقُوبَةُ مَانِعِ حَقِّ النَّخْلِ»، وَغَيْرَ ذَلِكَ. وَهِيَ أَلْفَاظٌ مُنْكَرَةٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطَّابِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٤٢٧) مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ؛ فِيهِ عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ الْعِجْلِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ بَجَالَةَ؛ فَإِنَّهُ مَجْهُولٌ، رَوَى مَا لَا يَتَّبَعُ عَلَيْهِ، وَخَلَطَ فِيهِ، وَكَمْ يَضْبِطُ الْحَدِيثَ. ^(١)

* وَرَوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (إِنَّ الَّذِي لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ، يُمَثَّلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ مَالَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، شُجَاعًا أَقْرَعًا، لَهُ زَبِيبَتَانِ، ثُمَّ يَلْزَمُهُ، أَوْ يُطَوَّقُهُ، يَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ، أَنَا كَنْزُكَ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

(١) انْظُرْ: «تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٢٧٠ و ٢٩٧)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لَهُ (ج ٥ ص ٤٧١)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ١٠٨)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ١١)، وَ«تَارِيخَ بَعْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٤ ص ١٨٨ و ١٩٠).

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٨)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ٣٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٩٨ و ١٣٧ و ١٥٦)، وَالْعَقِيلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٢ ص ٢٤٨)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ٤ ص ١٢)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٣ ص ١٢٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ١٤٦)، وَالْجَصَّاصُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ٣٠٣).
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

* وَرَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ حَبِيبٍ الْقَنْوِيُّ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ النُّعْمَانَ، وَالْحَسَنُ بْنُ مُوسَى الْأَشْيَبِ، وَهَاشِمُ بْنُ قَاسِمٍ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ، مُثِّلَ لَهُ^(١) مَالُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا^(٢)) أَفْرَعُ^(٣) لَهُ زَبَيْتَانِ^(٤) يُطَوَّقُهُ^(٥) يَوْمَ

(١) «مُثِّلَ لَهُ»: صُبِّرَ لَهُ.

(٢) «شُجَاعًا»: الْحَيَّةُ الذَّكْرُ، وَالنُّعْبَانُ.

(٣) «أَفْرَعُ»: لَا سَعْرَ عَلَى رَأْسِهِ لِكَثْرَةِ سَمِّهِ وَطُولِ عُمُرِهِ.

(٤) «زَبَيْتَانِ»: نَابَانِ يَخْرُجَانِ مِنْ فَمِهِ، أَوْ نِقْطَتَانِ سَوْدَاوَانِ فَوْقَ عَيْنَيْهِ، وَهُوَ أَوْحَشُ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَيَّاتِ وَأَخْبَثُهُ.

(٥) «يُطَوَّقُهُ»: يُجْعَلُ فِي عُنُقِهِ كَالطَّوْقِ.

انظُرْ: «فَتَحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٣ ص ٢٦٨).

الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِلِهَزْمَتَيْهِ - يَعْنِي: شِدْقِيهِ^(١) - ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا مَالِكٌ، أَنَا كَنْزُكَ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ١٨٠].^(٢)

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٤٠٣)، وَ(٤٥٦٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٨)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ٣٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٥٥)، وَابْنُ شاذَانَ فِي «حَدِيثِهِ» (٨٤)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ٢ ص ١٣٧)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٣٧٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٨١)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٥٠٦)، وَفِي «الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ» (١١٣٨).

وَأوردَهُ الْمِزْبِيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٩ ص ٢١٧).

وَهَذَا الْحَدِيثُ، هُوَ الْمَحْفُوظُ، مُخْتَصَرًا.

وَخَالَفَ: عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه كَانَ يَقُولُ: (مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ لَمْ

(١) «شِدْقِيهِ»: جَانِبِي الْفَمِ.

(٢) الْآيَةُ [أَلْ عِمْرَانَ: ١٨٠]، وَتَبَيَّنَتْهَا: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

انظُرْ: «أَعْلَامَ الْحَدِيثِ» لِلْحَطَّابِيِّ (ج ١ ص ٧٤٧)، وَ«غَرِيبَ الْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ (ج ٣ ص ١٣٠)، وَ«تَفْسِيرَ الْمُوطَأِ» لِلْقُنَازِعِيِّ (ج ١ ص ٢٥٨)، وَ«فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٢٦٩).

يُودُّ زَكَاتَهُ، مِثْلَ لَهُ^(١) يَوْمَ الْقِيَامَةِ، شَجَاعًا^(٢) أَقْرَعًا^(٣)، لَهُ زَيْبَتَانِ^(٤)، يَطْلُبُهُ حَتَّى يُمْكِنَهُ، يَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٤٨)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤٧٤)، وَفِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ٣ و ٦٢)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (٨٧)، وَ(٩٨)، وَأَبُو مُصْعَبِ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٦٧٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢١٢)، وَابْنُ بُكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٥١٢)، وَمُصْعَبُ الزُّبَيْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٥٨)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢٠٩)، وَالشَّحَامِيُّ فِي «زَوَائِدِهِ عَلَى عَوَالِي مَالِكٍ» (٤٤)، وَالْعَقِيلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ٢ ص ٢٤٨)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٤٢)، وَالْفَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٤٠٠).

هَكَذَا: مَوْقُوفًا، عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ١٤٥): (وَهَذَا الْحَدِيثُ أَيضًا:

مَوْقُوفٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، غَيْرُ مَرْفُوعٍ.

(١) «مِثْلَ لَهُ»: صَوَّرَ لَهُ.

(٢) «شَجَاعًا»: هُوَ الْحَيَّةُ الْمَعْرُوفَةُ.

(٣) «أَقْرَعًا»: أَي بَرَأْسِهِ بَيَاضٌ.

(٤) «الزَّيْبَةُ»: نُكْتَةُ سَوْدَاءٍ، فَوْقَ عَيْنِ الْحَيَّةِ.

انظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٢٦٨).

* وَقَدْ أَسْنَدَهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَيْضًا: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، بِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ.

* وَرَوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمَاجِشُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ عِنْدِي: خَطَأٌ مِنْهُ فِي الْإِسْنَادِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٨): (عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: أَثَبْتُ عِنْدَنَا مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، وَرِوَايَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَشْبَهُهُ عِنْدَنَا بِالصَّوَابِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّانِيُّ فِي «أَطْرَافِ الْمُوْطَأِ» (ج ٣ ص ٤٦٣): (هَذَا فِي «الْمُوْطَأِ»: مَوْقُوفٌ مُخْتَصِرٌ، وَرَفَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ، وَخَرَجَ مُسْلِمٌ مَعْنَاهُ: مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَسَهَيْلٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، مَوْطَأً بِحَدِيثِ: «الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «قَوْلُ مَالِكٍ أَشْبَهُهُ بِالصَّوَابِ»). اهـ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ١٥٤): (يُرْوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ، فَروَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم).

* وَوَقَفَهُ مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، وَقَوْلُ مَالِكٍ أَشْبَهُهُ بِالصَّوَابِ). اهـ.

يَعْنِي: الْمَوْقُوفَ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

قُلْتُ: وَالْأَشْبَهُهُ أَنْ الْوَجْهَيْنِ، مَحْفُوظَانِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ٢ ص ٢٤٨): (حَدِيثُ مَالِكٍ، أَوْلَى).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقُنَازِعِيُّ فِي «تَفْسِيرِ الْمُوطَأِ» (ج ١ ص ٢٥٨): (قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ مَنَعَ زَكَاةَ مَالِهِ مُثَلَّ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعٌ أَقْرَعٌ»، يَعْنِي: صُوِّرَ لَهُ مَالُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُعْبَانًا أَقْرَعًا، قَدْ تَجَمَّعَ السُّمُّ فِي رَأْسِهِ، حَتَّى تَسَاقَطَ شَعْرُهُ، فَصَارَ أَقْرَعًا.

* «لَهُ زَيْبَتَانِ»، يَعْنِي: لَهُ رَغْوَةٌ فِي شِدْقِيهِ مِنْ زَبَدِهِ مِنْ كِلْتَا النَّاحِيَتَيْنِ، شَبَّهَهُمَا بِالزَيْبَتَيْنِ فِي انْتِفَاحِهِمَا، يُسَلِّطُ عَلَى الَّذِي مَنَعَ زَكَاةَ مَالِهِ، فَيَعْدِبُهُ فِي النَّارِ لِمَنْعِهِ إِيَّاهَا، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾، يَعْنِي: وَلَا يُزَكُّونَهَا، إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٤ - ٣٥]. اهـ.

قُلْتُ: فَلَمْ يَبْعُدْ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ، ثَبَتَ عَلَى الْوُجْهِينِ، فَحُدِّثَ فِي حَالَيْنِ، فَمَرَّةً: يُرَوَى عَلَى الرَّفْعِ، وَمَرَّةً: يُرَوَى عَلَى الْوُفْرِ.

* إِذَا، فَلَا تَصِحُّ دَعْوَى الْعِلَّةِ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ، لِثُبُوتِ الرَّفْعِ بِأَسَانِيدِ صِحَاحٍ، كَمَا أَنَّ الْمُؤَقُّوفَ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى نَصِّ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ لِلْبَيَانِ، فَلَا يُرْجَعُ عَلَى أَصْلِ الْمَرْفُوعِ حِينَئِذٍ بِالْخَطِّ مِنَ الرَّاوي.

* وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، وَلَمْ يَذْكُرْهُ مُطَوَّلًا، بِمِثْلِ حَدِيثِ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَغَيْرِهِ.

* وَأَيْضًا لَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةَ: «حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ».

* فَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ، وَحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَصِّيصِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبُرْسَانِيُّ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ رضي الله عنه يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ، لَا يَفْعَلُ فِيهَا

حَقَّهَا، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ قَطُّ^(١)، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَسْتَنُّ عَلَيْهِ بِقَوَائِمِهَا، وَأَخْفَافِهَا^(٢)، وَلَا صَاحِبِ بَقْرٍ، لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطْوُهُ بِقَوَائِمِهَا، وَلَا صَاحِبِ غَنَمٍ، لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطْوُهُ بِأَطْلَافِهَا، لَيْسَ فِيهَا جَمَاءٌ^(٣) وَلَا مُنْكَسِرٌ قَرْنُهَا، وَلَا صَاحِبٍ كَنْزٍ لَا يَفْعَلُ فِيهِ حَقَّهُ، إِلَّا جَاءَ كَنْزُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَفْرَعًا^(٤)، يَتَّبِعُهُ فَاتِحًا فَاهُ، فَإِذَا آتَاهُ فَرٌّ مِنْهُ، فَيَنَادِيهِ^(٥): «حُذْ كَنْزَكَ الَّذِي حَبَّأْتَهُ، فَأَنَا عَنْهُ غَنِيٌّ، فَإِذَا رَأَى أَنْ لَا بُدَّ مِنْهُ، سَلَكَ يَدَهُ^(٦) فِي فِيهِ، فَيَقْضُمُهَا قَضْمَ الْفَحْلِ»^(٧).

قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ، ثُمَّ سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ.

(١) «أَكْثَرَ مَا كَانَتْ قَطُّ»: هَكَذَا هُوَ فِي الْأُصُولِ بِ«الْثَاءِ» الْمُثَلَّثَةِ.

(٢) «تَسْتَنُّ عَلَيْهِ بِقَوَائِمِهَا وَأَخْفَافِهَا»، أَي: تَرْفَعُ يَدَيْهَا وَتَطْرُقُهَا مَعًا عَلَى صَاحِبِهَا.

(٣) «جَمَاءٌ»: هِيَ الشَّاةُ الَّتِي لَا قَرْنَ لَهَا، كَجَلْحَاءٍ.

(٤) «شُجَاعًا أَفْرَعًا»: الشُّجَاعُ الْحَيَّةُ الذَّكْرُ، وَيَكُونُ فِي الصَّحَارَى.

(٥) «فَيَنَادِيهِ»: أَي: يُنَادِي الشُّجَاعَ صَاحِبَ الْكَنْزِ.

(٦) «سَلَكَ يَدَهُ» مَعْنَى سَلَكَ: أَدْخَلَ.

(٧) «فَيَقْضُمُهَا قَضْمَ الْفَحْلِ»: يُقَالُ قَضَمَتِ الدَّابَّةُ شَعِيرَهَا تَقْضُمُهُ إِذَا أَكَلَتْهُ.

انظُر: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٧٥ و ٧٦).

وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ، يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ الْإِبِلِ؟، قَالَ: (حَلَبُهَا عَلَى الْمَاءِ^(١))، وَإِعَارَةٌ دَلْوِهَا، وَإِعَارَةٌ فَحْلِهَا، وَمَنِحَتْهَا^(٢))، وَحَمْلٌ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٩٨٨)، وَالِدَارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٧٦٣)، وَ(١٧٦٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٣٢١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٨ ص ٣٤٨)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٧)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (ج ٨ ص ٤٨)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٦٩)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى فِي السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (٣٣٥)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (٩٢٣)، وَفِي «عَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٥٥)، وَالْأَصْبَهَانِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ٢ ص ٢٢٠)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ

(١) «حَلَبُهَا عَلَى الْمَاءِ»: أَي يَوْمَ وُرُودِهَا، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَفِي حَلَبِهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ رَفَقٌ بِالْمَاشِيَةِ وَبِالْمَسَاكِينِ؛ لِأَنَّهُ أَهْوَنُ عَلَى الْمَاشِيَةِ وَأَرْفَقُ بِهَا وَأَوْسَعُ عَلَيْهَا مِنْ حَلَبِهَا فِي الْمَنَازِلِ وَهُوَ أَسهَلُ عَلَى الْمَسَاكِينِ وَأَمْكَنُ فِي وُصُولِهِمْ إِلَى مَوْضِعِ الْحَلَبِ لِيُوَاسُوا.

(٢) «وَمَنِحَتْهَا»: قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ الْمَنِيحَةُ صَرَبَانٌ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُعْطِيَ الْآخَرَ شَيْئًا هَبَّةً، وَهَذَا النَّوعُ يَكُونُ فِي الْحَيَوَانَ وَالْأَرْضِ وَالْأَنْثَاءِ وَعَبْرَ ذَلِكَ، الثَّانِي: أَنْ يَمْنَحَهُ نَاقَةً، أَوْ بَقْرَةً، أَوْ شَاةً يَنْتَفِعُ بِلَبَنِهَا وَوَبَرِّهَا وَصُوفِهَا وَسَعْرِهَا زَمَانًا، ثُمَّ يَرُدُّهَا، وَيُقَالُ: مَنْحَهُ يَمْنَحُهُ بَفَتْحِ «النُّونِ» فِي الْمَضَارِعِ، وَكَسْرِهَا، قَالَ فِي «النِّهَايَةِ»: وَيُقَالُ الْمَنْحَةُ أَيضًا بِكَسْرِ «المِيمِ».

انظُرْ: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٧٦).

الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ١٣٨ و ١٤١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ١٨٣)،
وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٥١١).

* وَرَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَأَسْبَاطُ
بْنُ مُحَمَّدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرُقِيُّ، وَيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ؛
جَمِيعُهُمْ: عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ، وَلَا بَقْرٍ، وَلَا غَنَمٍ، لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا، إِلَّا أُفْعِدَ^(١)
لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَطْوُهُ ذَاتُ الظِّلْفِ بِظِلْفِهَا، وَتَنْطَحُهُ ذَاتُ الْقَرْنِ بِقَرْنِهَا، لَيْسَ
فِيهَا يَوْمٌ يَمِيدُ جَمَاءٌ وَلَا مَكْسُورَةٌ الْقَرْنِ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: إِطْرَاقُ
فَحْلِهَا^(٢)، وَإِعَارَةٌ دَلْوِهَا، وَمَنِيحَتُهَا، وَحَلْبُهَا عَلَى الْمَاءِ، وَحَمْلٌ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا
مِنْ صَاحِبٍ مَالٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ، إِلَّا تَحَوَّلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعًا، يَتَّبِعُ صَاحِبَهُ
حَيْثُمَا ذَهَبَ، وَهُوَ يَفْرُّ مِنْهُ، وَيَقَالُ: هَذَا مَالِكَ الَّذِي كُنْتَ تَبْخُلُ بِهِ، فَإِذَا رَأَى أَنَّهُ لَا بُدَّ
مِنْهُ، أَدْخَلَ يَدَهُ فِي فِيهِ، فَجَعَلَ يَقْضِمُهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٩٨٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى»
(ج ٣ ص ١٧)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ٢٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢
ص ٤٢٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٨ ص ٣٥٠)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ»

(١) «أُفْعِدَ»: كَذَا بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ هُنَا فِي النُّسَخِ كُلِّهَا خَطَّهَا وَطَبَعَهَا.

(٢) «إِطْرَاقُ فَحْلِهَا»: أَي: إِعَارَتُهُ لِلضَّرَابِ.

انظُر: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٧٤ و ٧٦).

(١٧٦٢)، وَابْنُ الْبَخْرِيِّ فِي «حَدِيثِهِ» (١٣٧)، وَ(٣٨١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٧٠)، وَابْنُ زَنْجَوِيهِ فِي «الْأَمْوَالِ» (١٣٦١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ١٨٢)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ٥١٠)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْجِهَادِ» (٨٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٤ ص ٢١٤)، وَفِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٣ ص ١٧٨).

* وَلَمْ تُذَكَّرِ الزِّيَادَةُ: «حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ».

وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا فِي رِسْلِهَا وَنَجَدْنَهَا؛ إِلَّا جِيَءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُبَطَّحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ، تَطْوُهُ بِأُظْلَافِهَا، كُلَّمَا نَفَدَتْ أَوْلَاهَا أُعِيدَتْ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ، أَوْ يَرَى سَبِيلَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

فَذَكَرَ قَوْلَهُ: «أَوْ يَرَى سَبِيلَهُ»، وَلَمْ يَذْكُرِ الزِّيَادَةَ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَابِ الْحَدِيثِ عِنْدَ الرَّوَاةِ.

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٦١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٤ ص ٢٣٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ، وَهُوَ يُخْطِئُ وَيُخَالَفُ،

فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ. ^(١)

* وَقَدْ خَالَفَ فِي ذِكْرِهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، مَوْصُولًا.
وَالْمَحْفُوظُ: عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ،

مُرْسَلًا.

قَالَ الْحَافِظُ الْبُرَّازِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٦١): (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يَرْوَى

مِنْ حَدِيثِ: ابْنِ الزُّبَيْرِ، إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ نَسْمَعْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي حُدَيْفَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ).

* فَوَهُمْ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ، وَقَدْ خَالَفَهُ مَنْ هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ

فِي الْأَعْمَشِ، وَهُوَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ. ^(٢)

* وَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرِّ الْغِفَارِيِّ رضي الله عنه، فِي: «عُقُوبَةُ

مَانِعِ الزَّكَاةِ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَلَمْ تُذَكَّرِ الزِّيَادَةُ.

* فَرَوَاهُ وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ، وَعَيْسَى بْنُ يُونُسَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ

خَازِمِ الضَّرِيرِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الطَّنَافِسِيِّ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَدَاوُدُ بْنُ نَصِيرِ الطَّائِفِيِّ،

وَسَلَامُ بْنُ سَلِيمٍ، وَعَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَّانِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَمِيرٍ، وَسُفْيَانُ

بْنُ عُيَيْنَةَ، جَمِيعُهُمْ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرِّ رضي الله عنه قَالَ: انْتَهَيْتُ

(١) أَنْظَرُ: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٣ ص ٦٩٦)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٤٠).

(٢) أَنْظَرُ: «الْإِيمَانُ» لِابْنِ أَبِي عَمَرَ (٧٢).

إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَلَمَّا رَأَى قَالَ: (هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ، قَالَ: فَحِثُّ حَتَّى جَلَسْتُ، فَلَمْ أَتَقَارَّ^(١) أَنْ قُمْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي^(٢)، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: هُمُ الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا^(٣) - مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ - وَقَلِيلٌ مَا هُمْ، مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ، وَلَا بَقْرٍ، وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا كَانَتْ، وَأَسْمَنَهُ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطَوُّهُ بِأُظْلَافِهَا، كُلَّمَا نَفَدَتْ^(٤) أُخْرَاهَا، عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ - أَوْ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، أَوْ كَمَا حَلَفَ - مَا مِنْ رَجُلٍ تَكُونُ لَهُ إِبِلٌ، أَوْ بَقْرٌ، أَوْ غَنَمٌ، لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا، إِلَّا أَتَى بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَعْظَمَ مَا تَكُونُ وَأَسْمَنَهُ تَطَوُّهُ بِأُخْفَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، كُلَّمَا جَارَتْ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

(١) «فَلَمْ أَتَقَارَّ»: أَي لَمْ يُمَكِّنِي الْقَرَارَ وَالْتِبَاتُ.

(٢) «فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي»: يَفْتَحُ «الْفَاءُ» فِي جَمِيعِ النُّسَخِ؛ لِأَنَّهُ مَاضِي خَبَرٍ، بِمَعْنَى الدُّعَاءِ، وَيَحْتَوِلُ كَسْرَ «الْفَاءِ»، وَالْقَصْرَ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، أَي: يَفْدِيكَ أَبِي وَأُمِّي، وَهُمَا أَعَزُّ الْأَشْيَاءِ عِنْدِي.

(٣) «إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا»: أَي إِلَّا مَنْ أَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْجَوَانِبِ فِي صَرْفِ مَالِهِ إِلَى وُجُوهِ الْخَيْرِ.

انظر: «الْمَنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ٧٧ و ٧٨).

(٤) «كُلَّمَا نَفَدَتْ»: هَكَذَا صَبَطْنَا: نَفَدَتْ بِ«الدَّالِ» الْمُهْمَلَةِ، وَنَفَدَتْ بِ«الدَّالِ» الْمُعْجَمَةِ، وَفَتَحَ «الْفَاءُ»، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

وَهُوَ الْمَحْفُوظُ، وَلَمْ تُذَكَّرِ الزِّيَادَةُ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٤٦٠)، وَ (٦٦٣٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٩٩٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (٦١٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٨ و ١٩)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «السُّنَنِ» (١٧٨٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ١٥٢ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٣٤٣٨٦)، وَوَكَيْعٌ فِي «الزُّهْدِ» (١٦٦)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٨ ص ٣٤٥)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٧٦٦)، وَالتُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٣ ص ١٩٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٧١)، وَفِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٧ ص ٣٦٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ٤ ص ٩)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» (٩٢٢)، وَهَنَادُ فِي «الزُّهْدِ» (٦٠٧)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْأَهْوَالِ» (١٧٧)، وَابْنُ زَنْجَوَيْهِ فِي «الْأَمْوَالِ» (١٣٥٥)، وَالْخَرَائِطِيُّ فِي «مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ» (٥٧٨)، وَابْنُ زُبَيْرٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٩ ص ٤٠٠)، وَالثَّعَلَبِيُّ فِي «الْكَشْفِ وَالْبَيَانِ» (ج ٥ ص ٣٨)، وَابْنُ بَدْرٍ فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٤ ص ٤٢)، وَالْأَصْبَهَانِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ٣ ص ٢٠٣)، وَالتَّطَبَّرِيُّ فِي «تَهْدِيْبِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٢٤٢)، وَابْنُ بَيْهَقِيٍّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٩٧)، وَ (ج ٧ ص ٦)، وَ (ج ١٠ ص ٢٧)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيْمَانِ» (ج ٥ ص ٥١٢)، وَ (ج ١٤ ص ٥١٨)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (٢٥)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ٤ ص ٣٢٢)، وَالتَّطَبَّرِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢٠٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ»

(ج ٢ ص ٢٩٥ و ٢٩٦)، وَالْكَلاَبَاذِيُّ فِي «مَعَانِي الْأَخْبَارِ» (٣٣٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّفَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (ج ٨ ص ٤٨)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْآثَارِ» (ج ٤ ص ٩٧).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (ج ٧ ص ٣٦٤): (ثَابِتٌ مَشْهُورٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، رَوَاهُ النَّاسُ عَنِ الْأَعْمَشِ).

وَقَوْلُهُ ﷺ: (حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ)، أَي: يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي وَقْتِ الْحِسَابِ، وَلَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةَ: «حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ».

فَهِيَ: زِيَادَةٌ شَادَّةٌ فِي الْحَدِيثِ، لَا تَصَحُّ.

قُلْتُ: وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا يُورِدُ أَحَادِيثَ مَعْلُومَةً فِي «صَحِيحِهِ»، وَقَدْ انْتَقَدَهُ عَلَيْهَا أئِمَّةُ الْحَدِيثِ، فَهَلْ مَنْ وَافَقَ هَؤُلَاءِ الْأئِمَّةَ فِي تَعْلِيلِ حَدِيثٍ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، عَلَى أَقَلِّ تَقْدِيرٍ هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ؛ يُعَدُّ: تَعَدِّيًّا عَلَى «الصَّحِيحَيْنِ»؟! (١)

وَقَدْ أَعَلَّ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَحَادِيثَ فِي «الصَّحِيحِ» لِمُسْلِمٍ، فِي «مُخْتَصَرِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ص ٣٥)، وَفِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١ ص ٩١)، وَفِي «آدَابِ الرَّفَافِ» (ص ٦١)، وَعَبَّرَ ذَلِكَ.

(١) إِذَا لِمَاذَا الْمُقَلَّدُ يَهُوشُ، وَشَوْشٌ عَلَى انْتِقَادَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ لِأَحَادِيثَ فِي: «الصَّحِيحَيْنِ» عَلَى طَرِيقَةِ أئِمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٧): (وَمِمَّا قَدْ يُسَمَّى صَاحِحًا، مَا يُصَحِّحُهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَآخَرُونَ يَخَالِفُونَهُمْ فِي تَصْحِيحِهِ، فَيَقُولُونَ: هُوَ ضَعِيفٌ لَيْسَ بِصَاحِحٍ، مِثْلُ: أَلْفَاظٍ رَوَاهَا مُسْلِمٌ فِي «صَاحِحِهِ»، وَنَازَعَهُ فِي صَحَّتِهَا غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِمَّا مِثْلَهُ، أَوْ دُونَهُ، أَوْ فَوْقَهُ، فَهَذَا لَا يُجْزَمُ بِصِدْقِهِ، إِلَّا بِدَلِيلٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٧٣)، بَعْدَمَا عَلَّقَ عَلَى صَاحِحِ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَمَّا مُسْلِمٌ فَفِيهِ أَلْفَاظٌ عُرِفَ أَنَّهَا غَلَطٌ، كَمَا فِيهِ: «خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ»، وَقَدْ بَيَّنَّ الْبُخَارِيُّ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ، وَأَنَّ هَذَا مِنْ كَلَامِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ.

* وَفِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْكُسُوفَ بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ»^(١)، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الْكُسُوفَ، إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَفِيهِ: أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَهُ التَّرْوِجَ بِأَمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهَذَا غَلَطٌ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ١٨)، عَنِ حَدِيثِ: «خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ»: (حَدِيثٌ مُسْلِمٌ هَذَا طَعَنَ فِيهِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْ مُسْلِمٍ، مِثْلُ: يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَمِثْلُ: الْبُخَارِيِّ، وَغَيْرِهِمَا). اهـ.

(١) انظر: «الصَّحِيحُ» لِمُسْلِمٍ (ج ٢ ص ٦٢٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَدْرِيبِ الرَّاوي» (ج ١ ص ١٣٥): (وَذَكَرَ بَعْضُ الْحَفَاطِ أَنْ فِي: «كِتَابِ مُسْلِمٍ» أَحَادِيثَ مُخَالَفَةً: لِشَرْطِ الصَّحِيحِ، بَعْضُهَا أَبُوهُمْ رَاوِيَهُ، وَبَعْضُهَا فِيهِ إِزْسَالٌ، وَانْقِطَاعٌ، وَبَعْضُهَا فِيهِ وَجَادَةٌ، وَهِيَ فِي حُكْمِ الْإِنْقِطَاعِ، وَبَعْضُهَا بِالْمُكَاتَبَةِ). اهـ.

وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ الْحُمَيْدِيُّ فِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ١ ص ١٠٣)، أَنْ الْحَفَاطَ انْتَقَدُوا: «الصَّحِيحَيْنِ»، فَقَالَ: (وَرَبَّمَا أَصَفْنَا إِلَى ذَلِكَ نُبْدَا، مِمَّا تَنَبَّهْنَا عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ: أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْأَسْمَاعِيلِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْبَرْقَانِيِّ، وَأَبِي مَسْعُودِ الدَّمَشْقِيِّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْحَفَاطِ الَّذِينَ عُنُوا بِالصَّحِيحِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْكِتَابَيْنِ: مِنْ تَنْبِيهِ عَلَى غَرَضٍ، أَوْ تَتْمِيمٍ لِمَحْذُوفٍ، أَوْ زِيَادَةٍ فِي شَرْحٍ، أَوْ بَيَانٍ لِاسْمٍ، أَوْ نَسَبٍ، أَوْ كَلَامٍ عَلَى إِسْنَادٍ، أَوْ تَتَبُّعٍ لَوْهَمِ بَعْضِ أَصْحَابِ التَّعَالِيْقِ فِي الْحِكَايَةِ عَنْهُمَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْغَوَامِضِ الَّتِي يَقِفُ عَلَيْهَا مَنْ يَنْفَعُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَعْرِفَتِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٤ ص ٣٩): (وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: عِدَّةُ أَحَادِيثَ مِمَّا لَمْ يُوضَّحْ فِيهَا أَبُو الزُّبَيْرِ السَّمَاعُ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهِيَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْهُ؛ فَفِي الْقَلْبِ مِنْهَا شَيْءٌ). اهـ.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	الرقم
٥المُقَدِّمَةُ	(١)
١٧جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ	(٢)
٢١دُرَّةٌ نَادِرَةٌ	(٣)
٢٣	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ، حَدِيثِ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ كَنَزٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ، إِلَّا أُحْمِيَ عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُجْعَلُ صَفَائِحَ، فَيُكْوَى بِهَا جَنْبَاهُ وَجَبِينُهُ، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ».....	(٤)

